الجمهورية العربية المتحدة

اجتماعات : ١٥

محضر

اجتماع السيد رئيس الجمهورية
بالسادة الوزراء

في يوم الأحد ١٧ ديسمبر سنة ١٩٦١

ديسمبر ١٩٦١

محضـــر

اجتماع السيـد رئيـس الجمهوريـة
مع هيئـة الـــوزارة
يوم الأحـد ١٧ ديسمبر ١٩٦١

استأنف السيد الرئيس جمال عبدالناصر اجتماعاته بالسادة نواب رئيس الجمهوريـة والـوزراء ونواب الـوزراء فى تمام الساعة السادسة والدقيقـة العشرين من مساء يوم الأحد الموافق ١٧ ديسمبر ١٩٦١ بالقصر الجمهـورى بالقبـة .

وقد اعتذر عن عدم الحضـور :

السيد / المشير عبدالحكيم عامر	نائب رئيس الجمهورية ووزير الحربية
السيد / الدكتور ثروت عكاشه	وزير الثقافة والارشاد القومى
السيد / صلاح هدايـت	وزير البحث العلمـى

وقام بأعمال السكرتارية السيد / عبدالسلام بدوى سكرتير عام حكومـة الجمهورية العربية المتحدة .

السيد الرئيس : سنستمع الى الدكتور عبدالعزيز السيد .. فليحدثنا عن رحلته .

السيد / عبدالعزيز السيد : لقد كانت رحلتى الى " تنجانيقا " بمناسبة الاحتفال بعيد استقلالها .. وأنا فى رأيى أن انجلترا تستغل استقلال بعض الدول فى نطاق " الكومنولث " .. و عملية الاستقلال هذه ليست الا اعطاء الصبغة القانونية لوضع كان قائما ولم يتغير .. فكما رأينا فى " تنجانيقا " .. هناك عملية احتفال بالاستقلال .. ولكن الاطار كما هو .. فالوزارة هى هى .. والحاكم العام هو هو .. وان تغير اسمه .

السيد الرئيس : نفس الشىء حصل فى " غانا " منذ خمس سنوات .

السيد / عبدالعزيز السيد : الحقيقة ان العملية هى محاولة جعل الوضع القائم هو الوضع الطبيعى .. وهو وضع فى مصلحة انجلترا .. على الأقل من الناحية الاقتصادية .. فمع وجود هذا "الاستقلال " ستظل "تنجانيقا" فى نفس الوضع باعتبارها موردا للمواد الخام وسوقا لتصريف البضائع الانجليزية مع بقاء العلاقات فى نطاق " الكومنولث " .. لقد بدأوا يشعرون أن "الكومنولث " ليست فيه فكرة " العائلة " التى يقولون عنها .. فهناك فى البرلمان الانجليزى قانون بمنع هجرة الأجناس الملونة الى انجلترا بينما يتيحون ذلك للكنديين وغيرهم .. أى أن هناك تفرقة ..

ونحن رأينا أن البلد نفسها ليس فيها حماس للاستقلال .. والعملية مجرد احتفالات .. البيض والزنوج والعرب والهنود .. كلهم يصفقون .. وهناك اعلام مرفوعة .. ولكنى لا أعتقد أن الفكرة ـ فكرة الاستقلال ـ متخللة فى الشعب نفسه باعتبارها عملية انتقال من حالة الى حالة جديدة ..

وقد كانت هناك عناية من الدول بارسال مندوبين .. وكان هناك عدد من رؤساء الوزارات .. وكان هناك نائب عن الملكة .. وقد افتتح البرلمان وأنزل العلم الانجليزى ورفع علم " تنجانيقا " .

وقد حدث عندما وصلت هناك أن تسلمت ـ وأنا فى المطـــار ـ طلبا من رئيس الوزراء حدد لى فيه موعدا لمقابلته فى الساعة العاشـــرة من صباح اليوم التالى ٠٠ وقد كانت هذه لفتة منه ٠٠ لأنه لم يفعل مثـل ذلك مع أى وفد من الوفود الأخرى ٠٠ وقد قابلته فى مقر رئيس الوزراء ٠

السيد الرئيس : ما هى انطباعاتك عن رئيس الجمهورية ؟

السيد / عبدالعزيز السيد : هو رجل "كويس" ٠٠ وهناك يقف خلف كـل واحد من المسئولين موظف أو مستشار انجليزى ٠٠ وقد بلغنا رئيـــس الجمهورية تحية وتهنئة سيادتكم للشعب والحكومة ٠٠ وسلمته الرسالـــة التى كلفتمونى سيادتكم بتسليمها له ٠٠ فقابلها بالشكر ٠٠ ثم تحدثنـــا فى انشاء علاقات "ديبلوماسية" على مستوى السفراء ٠٠ وسلمته خطاب السيد وزير الخارجية ٠٠ فقال لى : " لقد كنت أنوى التحدث معكم فى انشـــاء هذه العلاقات حتى قبل أن تتكلم "٠٠ وقد سلمته "الهدية "٠٠ فتقبلهـا شاكرا ٠٠ ثم قال لى : " ان شاء الله سأراك مرة أخرى ٠٠ ولكن ٠٠ اذا لم يتسع الوقت ٠٠ فأرجو أن تبلغ السيد الرئيس تحياتى ٠٠ وسأجاوب علـــى الموضوع الخاص بالتبادل الديبلوماسى قبل سفرك "٠٠ فقلت له : " بهـذه المناسبة ٠٠ فان وزارة التعليم العالى ستعطى عشر منـــح دراسيـــة (scholarships) شاملة للمصروفات المدرسية والاقامـــة وأجرة السفر "٠٠ وهذه أول مرة نعطى فيها أجرة السفر ٠٠ وقد سمعـــت هناك أن اسرائيل تعطى منحا كثيرة ٠٠ ولكن العقبة هى أنه لا توجد أجـــرة السفر ٠٠ لأن الناس هناك فقراء ٠٠ وقد قابل هو ذلك بالشكر ٠٠ وقـــد طلبت مناقشة مسألة المنح الدراسية بالتفصيل مع وزير المعارف ٠٠ فحـــدد الموعد ٠٠ ولكنه قال انه سيكون مشغولا جدا ٠٠ وطلب أن يتصل واحد مـن عندنا بمكتب وزير المعارف ٠

وبالنسبة " لريرى "٠٠ فانطباعاتى عنه أنه رجل لشخصيته شعبيـــة ومحبوب من الشعب باعتباره الشخص الذى يستطيع أن يتكلم ٠٠ ويبدو لى انه

فى خلال السنتين أو الثلاث سنوات الماضية قد " لفّ " البلد كلها وخطب فيها وأظهر نفسه كزعيم شعبى فى هذه المنطقة .. والواقع ان هذه الزعامة ليست مستمدة من قوة شخصيته الذاتية بقدر ما هى نتيجة ضعف المجموعة المحيطة به .. فكل الوزراء أقل منه كثيرا من حيث قوة الشخصية والقدرة على الكلام وطلاوة العبارة ومن حيث النشاط الذى يستطيع أن يقوم به .. ولا يوجد الا شخص واحد اسمه " واوا " له شىء من الشعبية .. وقد عينه وزيرا للدولة ليتقى شره .. ولكن لا عمل له .

وأنا فى رأيى أن "ريرى" يلعب على الناحيتين .. وهو انجليزى فى تفكيره واتجاهاته .. وقد كان سعيدا جدا بالتكريم الذى يحصل عليه من الانجليز فى الاحتفالات .

وقد كان أول تصريح له فى الصحف بخصوص اسرائيل .. التى تقوم بنشاط كبير هناك .. فقد سأله أحد الصحفيين فى اليوم الأول عن رأيه فيما يقال من أن العرب قد يضغطون عليه ليقاطع اسرائيل .. فرد عليه بتصريح دل على شىء من المهارة .. فقد قال : " نحن نقرر من هم اعداءنا بأنفسنا .. ولا توجد دولة تفرض علينا تقرير من هم اعداءنا " .. وكان تصريحه الثانى يقول : " ان البلد لا تستطيع أن تستغنى بسرعة عن الانجليز الموظفين .. ولذلك سيبقى منهم حوالى ٨٠ ٪ " .. وهم دائما يقولون : " اننا فقراء .. ولكننا أغنياء بأصدقائنا " .. ويرددون دائما انهم فى حاجة معاونة ومثل هذه العبارات .. وقد كان هناك مندوب عن امريكا .. وقد اعطتهم سلفة مقدارها عشرة ملايين دولار بفائدة ١ ٪ على أجل طويل .. والمانيا اعطتهم ثلاثة ملايين جنيه سلفة .. والاتجاه هناك هو الاستغلال الاقتصادى بواسطة الشركات الامريكية وغيرها .. وهم لديهم خطة لثلاث سنوات .. ولم تكن انجلترا تقبل مساعدتهم فيها .. واخيرا أعطتهم ٢٤ مليون جنيه .. والخطة متجهة الى الزراعة والنواحى الاجتماعية المترتبة عليها .. والهدف هو زيادة استغلال موارد المواد الخام .. وهم لا يزرعون بالشكل المنظم .. وهناك بعض الشركات الاستغلالية .. وهى التى تقوم بهذه الزراعة .. وهم ينفذون مشروعا مثل مشروع " الجزيرة " فى السودان .. والأرباح كلها للشركة القائمة بالعمل .. وهناك تزاحم بين الدول مثل المانيا وانجلترا وامريكا واسرائيل ايضا فى مسألة اعطاء المنح التعليمية .. وقد بلغنى

أنها ستبنى " لوكاندة " وتنشىء بعض المشروعات هناك .

هذه هى انطباعاتى العامة فيما يتعلق بشخص " ريرى " والوضع نفسه . وقد كان واضحا من خطاب العرش الذى ألقى .. فقد جاء به كلام عن الصداقة وأن استقلال "تنجانيقا" سيترتب عليه رد الحيوانات المتوحشة فى افريقيا الى الغابة واقامة عمران ونهضة لافريقيا وتغيير لملامحها .. ورد بأنه يدين للملكة وأن احراز التقدم سيكون على أيدى الانجليز وانهم سيكونوا اصدقاء دائما وقال : " ان كل همنا هو محاربة الفقر والجهل والمرض معتمدين على اصدقائنا " .. وقد لفت نظرى أن كلامه فيه شىء من الولاء .. وقال انهم حديثى العهد بالنظم الديموقراطية ولكنهم يأخذون عن الدستور البريطانى .

وهناك لاتوجد وزارات .. وقد وصلنى خطاب مساء يوم الاثنين .. وهو موجه من "الكابتن روجرز" القائم بالشئون الخارجية أو السكرتير العام الى ممثل (ambassador) الجمهورية العربية المتحدة .. ويقول فيه انهم متشكرون على التهنئة ومتشكرون على طلب التمثيل الدبلوماسى .. وأنهم يقبلون هذا .. ولكنهم يقولون ان كل الدول ترسل بعثات صغيرة .. ويرجون أن يكون العدد صغيرا .. فقلت " لغايق " اذهب لمقابلة هذا الرجل غدا " وحاسبه " لأنه عندما يصل اليهم خطاب من وزير خارجية احدى الدول .. فلا يصح أن يكون الرد من سكرتير عام .. واذا لم يكن هناك وزيرا للخارجية فان رئيس الوزراء هو الذى ينبغى أن يرد .. ثم أنا لست سفيرا .

السيد الرئيس : أنت ذاهب الى هناك باعتبارك (embassador)

السيد / عبدالعزيز السيد : ولكنى وزير ..

السيد الرئيس : الوزير يأخذ خطاب اعتماد كممثل (embassador) ..

وهم يعتبرون السفير قبل الوزير لأنه يمثل رئيس الدولة .

السيد / عبدالعزيز السيد : ولكن كيف يرد هو باعتباره سكرتيرا ؟ .. وكيف أن الرد لا يأتى من وزير الخارجية أو على الأقل من المتولى وزارة الخارجية ؟ .. هذا هو الذى أثارنى .. وهو اعطى "لفايق" موعداً كان يوم الثلاثاء بعد الظهر .. وكنا - بالصدفة - سنقابل وزير المعارف قبله .. ونحن كنا نرى وزير المعارف فى أية حفلة فلا يسلم علينا لأنه كان محاطا بالانجليز .. ولكن عندما قابلناه فى المكتب " اخذنا بالحضن " .. وعرف فايق وتذكره .. وعندما تكلمت معه بشأن المنح التعليمية قال لى : " أنا مسرور جدا .. وأريد زيادة " .. فقلت له : " ارسل لنا فى مصر ونحن لسنا مقصرين .. وبالنسبة للتخطيط .. اذا احتجتم لأى خبرة فاننا مستعدون لتقديمها .. وان شاء الله نراك فى مصر " .. فقال : " أنا ذهبت الى مصر مرتين " .. ثم قلت له بمناسبة الرد على خطاب وزير الخارجية : " انا أخشى أن هؤلاء " الخواجات " قد يسبب وجودهم اشكالات لكم نتيجة لعدم خبرتهم بالمسائل الخارجية " .. فقال لى : " نحن (زهقانون) منهم .. وقد كان هناك مستشار فى وزارة المعارف .. وقلت لهم اما أنا أو هذا الرجل .. فأخرجوه من الوزارة " .. فقلت له : " سنرسل له فايق ليهزأه " .. فقال : "لامانع" وفعلا ذهب فايق وقابل " روجرز " هذا .. وقال له : "كيف توجه انت خطابا الى الوزير باعتباره سفيرا .. لقد كان المفروض أن يكون الرد من وزير الخارجية أو القائم بأعمال وزير الخارجية " .. فقال روجرز : " اننا فى البداية .. ولا يوجد لدينا وزير للخارجية .. ورئيس الوزراء مشغول .. ومع هذا .. فانى سأعنون الخطاب لمن تشاء .. هل تريد أن أوجهه الى وزير الخارجية ؟ .. لامانع .. هل تريد أن أوجهه الى رئيس الجمهورية (president) ؟ " .. فرد عليه فايق قائلا فى سخرية : "أتوجه أنت الخطاب الى رئيس الجمهورية أو حتى الى وزير الخارجية ؟ .. كيف يكون هذا ؟ " .. فقال روجرز : " اننا لا نعرف مثل هذه الأمور " .. وبالاختصار .. فان فايق أخذ من روجرز حقه كما ينبغى .

السيد الرئيس : ان الانجليز لم يسمحوا باقامة أى تمثيل دبلوماسى مع " تنجانيقا " ولا مع " كينيا " .

السيد / عبدالعزيز السيد : ان المقابلة الأولى بيننا وبين رئيس الوزراء لم يكن لها تأثير طيب على الكابتن روجرز .. وقد قابلت في اليوم الثاني مساعد رئيس الوزراء وقلت له ان روجرز لا يفهم في العلاقات الخارجية ومن الأفضل لهم أن يبحثوا عن شخص آخر .. فأجاب قائلا : " نحن حديثو عهد بمثل هذه الأمور .. وهو كان يعمل مدير لمصنع بيرة .. فاعذرونا " .. فقلت له : " ومع ذلك فالمفروض ان الاجابة على رسالة الرئيس لابد أن تكون من رئيس الحكومة " .. فقال لي : " لقد سافر .. وسيرسل لكم الرد " .. فقلت له : "ان هذه الردود عادة لا ترسل بالبريد " .. فقال لي : " نحن متأسفون .. لقد كنا (ملخومين) " .

بعد ذلك قابلنا وزير العدل .. وهو المسلم الوحيد في هذه الوزارة .. وقد قال لي انهم يريدون مساعدة في التعليم .. لأن التعليم عندهم كله "تبشير" .. وهذه المدارس لا توفر لهم تكافؤ الفرص مع أن عدد المسلمين هناك اكثر من النصف .. وانهم سيحاولون اصلاح مثل هذه الأمور .. ولكني لا أعتقد أنهم سيستطيعون القضاء على مدارس التبشير .

ثم قابلنا وزير الزراعة .. فطلب منا أن نساعدهم بالخبراء على الأ يكونوا كالخبراء الأجانب .. فقلت له : "انهم سيكونون متخصصين .. ونحن غير متأخرين عن أية مساعدة " .. فقال لي : " انما هناك نقطة هامة .. وهي أننا لن نستطيع أن ندفع أجور هؤلاء الخبراء " .. فقلت له : " هذه مسائل لا نستطيع أن نبت فيها الآن .. وعندما يكون لكم سفير في القاهرة أوعندما يأتي أحدكم الى القاهرة يمكن بحث هذه المسائل .. ونحن مستعدون الى مدى كبير في اية مساعدة تطلبونها " .. فقال لي : "أريد ثلاث أو أربع منح تعليمية " .. فطلبت منه أن يتفق مع وزير المعارف في هذا الشأن .. واذا لم يتفقا .. فليتصل بنا .. فقال لي : " أريد أن أرسل ايضا أناسا لمدة اسبوعين أو ثلاثة أو ستة اسابيع ليزوروا ويروا نظام التعاون والزراعة عندكم .. فقلت له : " هذه المسائل .. عندما تطلبونها سننظر فيها .. والمساعدة التي نقدمها ليست محدودة .. ويمكن بحث أي طلب مساعدة يقدم منكم " .. وقد كانت روح هذا الرجل

طيبة ٠٠ وقد قابلنا بعد ذلك فى الساعة السادسة مساء وكان هناك كثير من الزعماء الافريقيين أو المشتركين فى بعض الحركات الافريقية ٠٠ وهم نوعان ٠٠ نوع ابتدأ يفهم أننا دولة تساعد كل من يقول انه دولة تحارب الاستعمار٠٠ وظهر أن كثيرا منهم يريدون أن يستغلوا هذا لمصالح شخصية ٠٠ وقد انقسموا الى أحزاب ٠٠ وكل من طلب مساعدة أو منحة يريدها لحزبه ٠٠ وهناك نوع آخر لازال متماسكا وفيه شىء من الجهاد ٠٠ ومن السهل معرفة هؤلاء لأول وهلة ٠

والملاحظ ان انجلترا تقاوم دائما أية حركة تحررية عند قيامها ٠٠ ثم تقسم القائمين بالحركة الى حزبين أو ثلاثة ٠٠ وهذا يكون قبل الاستقلال وقبل أن يخططوا أى شىء ٠٠ وهذا ما حدث فى "تنجانيقا" ٠٠ فقد انقسموا الى أحزاب ٠٠ وقد يكون السبب فى ذلك انهم ابتدأوا يكونون برلمانا قبل الحصول على الاستقلال ٠٠ فالانجليز يعطونهم حكما ذاتيا ٠٠ وهو فى الواقع مثل "اللعبة" التى عملوها هنا فى مصر ٠٠ يعطون برلمانا وحياة نيابية قبل الاستقلال ٠٠ وبمجرد قيام أى مظهر من مظاهر الحكم يحدث الانقسام الى أكثر من حزب ٠

وهم يعتبرون "ريرى" زعيم شرق افريقيا ٠٠ وهناك من يريد ضم كينيا وتنجانيقا وثلاثة أو أربعة بلاد أخرى فى اتحاد يسمى اتحاد شرق افريقيا فى نطاق الكومنولث ٠

هذا هو ملخص انطباعاتى فى المدة الصغيرة التى أمضيناها هناك ٠٠ ويتضح انه لا يوجد اختلاف فى سياسة انجلترا التى تستعملها مع مستعمراتها ٠٠ وهى سياسة تنجح دائما للأسف ٠٠ وبالرغم من أنها نسخة مكررة مع اختلاف الظروف المحلية البسيطة الا انها تجد طريقها الى النجاح لسبب ما ٠٠ واشكركم ٠

السيد الرئيس : هل توزع عليكم نشرات مصلحة الاستعلامات ؟ حيث أن فيها معلومات وافية عن افريقيا ٠٠ وقد كتب فى جريدة الجرايد العالمية /عدة مقالات عن تنجانيقا ٠

السيد / عبدالعزيز السيد : نعم ٠٠ توزع علينا نشرات مصلحة الاستعلامات ٠

السيد الرئيس : نستمع الآن الى تقرير الدكتور عبدالمنعم القيسونى ٠

السيد / عبدالمنعم القيسونى : كتوجيهات السيد الرئيس ٠٠ نبدأ تقريرنا بنظرة سريعة عن تطور التجارة الخارجية خلال سنوات ١٩٥٢/١٩٦١ ٠٠ حيث نستعرض الانتاج والصعوبات التى تواجهنا فى الاستيراد والتصدير وبعض الحلول المقترحة ٠

ويتضح تحسن العجز فى الميزان التجارى خلال عام ١٩٦٠ عما كان عليه الحال عام ١٩٥٢ اذ هبط من نحو ٨ ر٧٦ مليون جنيه الى ٧ر٣٤ مليون جنيه نتيجة زيادة صادراتنا التى ارتفعت من ٢ر١٥٠ مليون جنيه عام ١٩٥٢ الى ٨ ر١٩٧ مليون جنيه عام ١٩٦٠ أى بزيادة قدرها ٦ر٤٧ مليون جنيه ٠٠ وكانت هذه الزيادة فى صادراتنا للقطن اذ ارتفع من ٤ر١٢٦ مليون جنيه فى عام ١٩٥٢ الى ٧ر١٣٤ مليون جنيه عام ١٩٦٠ ٠

وقد زادت صادراتنا من الأصناف الأخرى من ٥ر٢١ مليون جنيه عام ١٩٥٢ الى ٨ ر٦١ مليون جنيه عام ١٩٦٠ ٠٠ وتشمل زيادة فى قيمة السلع الزراعية بمقدار ٦ر١٥ مليون جنيه ٠٠ وفى السلع الصناعية بمقدار ٤ر١٩ مليون جنيه وفى البترول والثروة المعدنية بمقدار ٥ مليون جنيه ٠

وقد زادت الواردات من المواد الانتاجية والخامات من ٤ر١٠٠ مليون جنيه عام ١٩٥٢ الى ٧ر١٤٢ مليون جنيه عام ١٩٦٠ أى بنسبة ١ر٤٢ ٪ نتيجة زيادة الانتاج المحلى من السلع والى التقدم فى سير خطة التنمية طبقا للبرنامج الموضوع لها مما يستلزم زيادة الواردات من السلع الانتاجية والخامات لتحقيق الأهداف المرسومة للاقتصاد القومى ٠

كما زادت صادراتنا من القطن من ٤ر٥ مليون قنطار مترى قيمتها ٤ر١٢٦ مليون جنيه خلال عام ١٩٥٢ الى ٥ر٧ مليون قنطار مترى قيمتها ٧ر١٣٤ مليون جنيه عام ١٩٦٠ أى بزيادة قدرها ١ر٢ مليون قنطار مترى تقابلها زيادة فى القيمة تبلغ ٣ر٨ مليون جنيه ٠

كما زادت صادراتنا من الأصناف الأخرى " خلاف القطن " اذ بلغت عام ١٩٦٠ ٨ ر٦١ مليون جنيه مقابل ٥ر٢١ مليون جنيه عام ١٩٥٢ أى بزيادة قدرها ٣ر٤٠ مليون جنيه ٠

كما يلاحظ من الجدول الموضح فى الصفحة الثامنة من التقرير زيادة المستورد من السلع الانتاجية والمواد الخام اللازمة للتنمية الصناعية من ٤ر١٠٠ مليون جنيه عام ١٩٥٢ الى ٧ر٢ ١٤٢ مليون جنيه فى عام ١٩٦٠ بزيادة قدرها ٣ر٤٢ مليون جنيه بنسبة ١ر٤٢ ٪ ٠

وأهم السلع التى زاد المستورد منها فى الحاصلات المعدنية "عدا الكيروسين " والمنتجات الكيمائية والأصباغ والأسمدة " عدا الأدوية " والأخشاب ومصنوعاتها والمعادن العادية ومصنوعاتها والآلات والأجهزة والأدوات الكهربائية ووسائل النقل " ماعدا سيارات الركوب " والخامات ٠

وبعد أن كانت صادراتنا تقتصر على أسواق محدودة "الدول الأوروبية " وواردات البلاد تأتى من مصادر محدودة تتحكم فيها ٠٠ فتحت أسواق عديدة للصادر والوارد ، عملا بمبدأ الحياد الاقتصادى الذى يساعدنا على ايجاد الاستقرار فى علاقاتنا الاقتصادية الخارجية ٠٠ فمثلا زادت صادراتنا الى الدول العربية من ٦ر٥ ٪ عام ١٩٥٢ الى ٩ر٩ ٪ عام ١٩٦٠ ٠٠ بينما هبطت بالنسبة للولايات المتحدة وأهم دول اوروبا الغربية من ٥٨ ٪ عام ١٩٥٢ الى ٤ر٢٥ ٪ عام ١٩٦٠ ٠

وزادت صادراتنا الى الصين والدول الشرقية من ٩ر١٦ ٪ عام ١٩٥٢ الى ٤٣ ٪ عام ١٩٦٠ ٠ وهبطت نسبة الواردات من الولايات المتحدة وأهم دول اوروبا الغربية من ٥ر٦٢ ٪ عام ١٩٥٢ الى ٢ر٥٤ ٪ عام ١٩٦٠ وزادت نسبة الواردات من الصين والدول الشرقية من ٩ر٩ ٪ عام ١٩٥٢ الى ٨ ر٢٣ ٪ عام ١٩٦٠ ٠٠ ويبين الجدول الموضح فى صفحة ٢١ من التقرير التوزيع الجغرافى للتجارة الخارجية خلال الفترة يناير / سبتمبر سنة ١٩٦١ مقارنة بنفس الفترة من عام ١٩٦٠ موضحا به أهم البلاد المستورد منها وكذلك مجموعات الدول الرئيسية المستورد منها ٠

السيد الرئيس : عندما نصدر للبنان ٠٠ هل يكون التصدير باتفاقية دفع أم بالعملة الحرة ؟

السيد / عبدالمنعم القيسونى : معظم صادراتنا للبنان باتفاقية دفع ٠٠ لكن يجوز أن نصدر اليها البطاطس من المحصول الجديد عن طريق العملة الحرة ٠٠ ويلاحظ من الجدول الموضح فى صفحة ٢١ من التقرير اننا نصدر الى امريكا والدول الغربية أكثر مما نستورد ٠

السيد الرئيس : ولكن يظهر استيراد القمح بالنسبة لأمريكا ٠

السيد / عبدالمنعم القيسونى : نعم ٠٠ وفى دول اوروبا الشرقية يظهر العكس ولم يدخل فيها صفقات الأسلحة ٠

وقد أظهر ميزان المدفوعات منذ عام ١٩٥٢ عجزا يكاد يكون مستمرا مما أدى الى هبوط احتياطات الدولة من الذهب والعملات الأجنبية من حوالى ٢٧٠ مليون جنيه فى آخر سنة ١٩٥٢ الى حوالى ١٠٠ مليون جنيه فى أواخر سنة ١٩٦١ بهبوط قدره ١٧٠ مليون جنيه ٠ فاذا نسبت قيمة الاحتياطات الى قيمة الواردات لوجدنا نقصا من حوالى ١٢٠ ٪ سنة ١٩٥٢ الى حوالى ٥٠ ٪ فى سنة ١٩٦١ ٠

واستمرار العجز بالميزان الحسابى سنة ١٩٦٠ وسنة ١٩٦١ رغم السحب على التسهيلات الائتمانية وفوائض الحاصلات الزراعية الامريكية أمر يستلزم المزيد من العناية والاهتمام كما يتطلب مضاعفة الجهد لزيادة الصادرات المنظورة وغير المنظورة وضغط الواردات والمدفوعات حتى يستمر ميزان المدفوعات فى التحسن بل ويحقق فائضا يمكننا من مجابهة الالتزامات النقدية الخارجية ٠

وبالنسبة للايرادات فى ميزان المدفوعات : تعتبر حصيلة الصادرات المصرية أهم بنود جانب الايرادات فى ميزان المدفوعات ويلى ذلك فى الأهمية

بند ايرادات المرور فى قناة السويس ٠٠ وكانت أهم التطورات التى حدثت فى جانب الايرادات منذ عام ١٩٥٢ هى زيادة حصيلة الصادرات من ٦ر١٤٥ مليون جنيه فى عام ١٩٥٢ الى ٩ر١٩٢ مليون جنيه فى عام ١٩٦٠ نتيجة لنشاط حركة الصادرات المصرية المختلفة ٠ كما زادت رسوم المرور فى قناة السويس من ٦ر٢٦ مليون جنيه فى عام ١٩٥٢ الى ٤ر٤٩ مليون جنيه فى عام ١٩٦٠٠

وبالنسبة للمدفوعات : تعتبر المدفوعات عن الواردات أهم بنود جانب المدفوعات ويلى ذلك فى الاهمية بند المصروفات الحكومية وبند نفقات السفر للسياحة والعلاج والأعمال وبند فوائد وأرباح أخرى وبند تحويلات الاعانات ونفقات الدراسة ٠

وكانت أهم التطورات التى حدثت فى جانب المدفوعات منذ عام ١٩٥٢ هى زيادة المدفوعات عن الواردات من ٥ر٢١٠ مليون جنيه فى سنة ١٩٥٢ الى ٧ر٢٥٠ مليون جنيه فى سنة ١٩٦٠ ٠ وكذلك هبوط الفوائد والأرباح من ٩ر١٦ مليون جنيه فى سنة ١٩٥٢ الى ٦ر٣ مليون جنيه فى عام ١٩٦٠ وذلك نتيجة لتوقف دفع التحويلات الخاصة لشركة قناة السويس المنحلة بعد التأميم والممتلكات تحت الحراسة والمؤسسات المؤممة ٠ وتبين الجداول الموضحة بصفحات ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ من التقرير تقديرات ميزان المدفوعات من عام ١٩٥٢ حتى عام ١٩٦٠ ٠ ونجد أن المصروفات الحكومية تزيد بالجدول الموضح فى صفحة ٢٨ عما هو موضح بالجدول فى صفحة ٢٦٠

السيد الرئيس : لماذا تزيد المصروفات الحكومية ؟

السيد / عبدالمنعم القيسونى : تزيد المصروفات الحكومية نتيجة البيانات الآتية :

	جنيـــــــــه
٢٢٢ر٤٠٠ر٥	لمواجهة نفقات الهيئات الدبلوماسية والعسكرية بالخارج .
٤٣١ر٣٢٢ر١	لتغطية نفقات البعثات التعليمية بالخارج .
١٩٨ر٤٥٥	لتغطية نفقات المبعوثين فى مهمات رسمية الى الخارج .
٣٣٠ر٢٣٠ر١	تسديد الدفعات المستحقة بصدد مشروعات محلية تقـــوم بتنفيذها شركات أجنبية لحساب هيئات حكومية .
٥١٢ر٥٣٣ر١	مقابل الاستشارات الفنية وأجور الخبراء الأجانب لأعمـــال حكومية .
٩٢٧ر٩٤	اشتراكات فى هيئات دوليـــة .
١١٠ر٦٠٧ر١٥	دفعت لأغراض أخرى عدا ما سبق .
٧٣٠ر٢٤٧ر٢٥	الجملـــة

السيد الرئيس : هل أرسلت وزارة الاقتصاد خطاب بتأجيل الأقســاط ؟

السيد / عبدالمنعم القيسونى : لقد لفت نظرى الى هذا السيد / كمال الديـن حسين .. وطلبت سحبه .

السيد الرئيس : لقد تسبب هذا الخطاب فى حملات صحفية مؤداها وجـود انهيار اقتصادى .

السيد / عبدالمنعم القيسونى : أما بخصوص التزاماتنا من النقد الأجنبى ..

فالالتزامات طبقا للميزانية النقدية ١٩٦٠/١٩٦١ ٠٠٠ر٠٠٠ر٣٠ جنيـــه
والمسدد من الالتزامات من ١/٧/١٩٦٠ الى ٣٠/٦/١٩٦١ ٨٩١ر٤٢١ر٣١ جنيـــه
والالتزامات طبقا للميزانية النقدية ١٩٦١/١٩٦٢ ٥٢٦ر٣٥٧ر٥٠ جنيها .

السيد / عبداللطيف البغدادى : هل رقم ٥٢٦ر٣٥٧ر٥٠ صحيح ؟

السيد / عبدالمنعم القيسونى : نعم .. هذه عملات حرة .

وبخصوص السياسة القطنية عام ١٩٥٢ الى عام ١٩٦١/١٩٦٢ .. كان القطن المصرى يمثل مركز الصدارة بين مصادر الثروات ويعتبر المحصول الرئيسى للبلاد ويكون ٤٠ ٪ تقريبا من الدخل القومى وأكثر من ٧٠ ٪ من قيمة الصادرات فقد كان من الطبيعى أن توليه السلطات المختصة الكثير من عنايتها التى تتخذ ناحيتين :

١ـ السياسة الانتاجية .

٢ـ السياسة التسويقية .

وقد عملت الحكومة جاهدة على اصلاح السياسة التسويقية .. والخطوات الرئيسية التى اتبعت خلال السنوات من ١٩٥٢ الى ١٩٦٠ فيما يلى :ـ

١ـ فترة الانتقال من سنة ١٩٥٢ الى سنة ١٩٥٥ : وتبدأ بصدور المرسوم بقانون رقم ٢٩٥ فى ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٥٢ الذى يقضى بتعطيل العمل ببورصة عقود القطن بالاسكندرية .

٢ـ اعادة فتح بورصة العقود : قررت الحكومة اعادة فتح بورصة العقود فى ٢٧/ ٩/ ١٩٥٥ بعد احاطتها بسياج متين من الضمانات التى تكفل لها الاستقرار وذلك بتعديل فى القوانين واللوائح بما يهىء للمتعاملين فيها الثقة والاطمئنان .. ورغم ان التعامل صار طبيعيا خلال موسم ١٩٥٥/ ١٩٥٦ الا أن العدوان الثلاثى فى اكتوبر ١٩٥٦ قد اضطر الحكومة الى تعطيل البورصة فى ٣٠ أكتوبر . وقد ظهرت عوامل فى ١٩٥٦/ ١٩٥٧ أدت الى عرقلة العمل فى بورصة العقود بالاسكندرية ومنها :ـ

أـ الحصار الاقتصادى من الدول الغربية .

ب ـ اتجاه معظم الصادرات القطنية الى أسواق الكتلة الشرقية .

وقد ظهرت عدة مشاكل أخرى أهمها مشكلة اعادة تصدير القطن الذى كانت تشتريه بعض الدول بالجنيه المصرى وتعيد بيعه بالعملات الحرة. واستتبع ذلك قيامنا بعمليات مبادلة على الأقطان لنتمكن من تصريف اقطاننا فى دول العملات الحرة ولتحصل مقابلة على احتياجاتنا من منتجات تلك الدول .

٣ـ العودة بتجارة القطن الى النظام الطبيعى :

منذ بدء الموسم ١٩٥٩/١٩٦٠ والسياسة القطنية تهدف الى العودة بتجارته الى نظامها الطبيعى بعد أن تم القضاء على آثار الحصار الاقتصادى وتتلخص أسس تلك السياسة فى :ـ

أـ الغاء المبادلات لمجابهة الحصار الاقتصادى.

ب ـ اتباع سياسة سعرية : هدفها ضمان سعر مجز للمنتج .

٤ـ سياسة الاشراف الحكومى على تصدير القطن : حيث اصدرت الحكومة القانون رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٥٩ باصدار اللائحة العامة لاتحاد مصدرى الاقطان بالاقليم المصرى .. وقد قصد بها تنظيم مرحلة هامة هى تجارة وتصدير القطن.. ولكن تبين للحكومة أن هذه الاجراءات لا تكفى لتنظيم تجارة القطن وضمان استقراره فى الداخل وحسن تصريفه فى الخارج فوضعت ونفذت سياستها القطنية الجديدة اعتبارا من أول موسم ١٩٦١/١٩٦٢ : وترمى هذه السياسة الى تحقيق الآتى :ـ

أـ ضمان سعر ثابت مجز للمزارع.

ب ـ بيع القطن للخارج بالأسعار العالمية ومواجهة منافسة الدول المنتجة الأخرى .

جـ ـ تصريف المحصول بين مختلف الدول المستهلكة وفقا لاحتياجاتنا من النقد الحر أو حسابات الاتفاقات المختلفة .

كما امكن توجيه الارتباطات بما يتفق مع احتياجات البلاد من النقد الأجنبى فبعد ان كان حوالى ٥٤ ٪ من الارتباطات يخص الكتلة الشرقية و ٣٠ ٪ للكتلة الغربية فى الموسم الماضى انعكست نسب الارتباطات فأصبحت ٣٣ ٪ للدول الشرقية و ٥٢ ٪ للدول الغربية تقريبا.

السيد الرئيس : كم قنطارا تمثلها نسبة ال ٥٢ ٪ ؟

السيد / عبد المنعم القيسونى : مليون قنطار .

السيد الرئيـــــس : وكم تمثل نسبة الـ ٣٠ ٪ .

السيد / عبد المنعم القيسونى : ٧٠٠ ألف قنطار . وبخصوص صعوبات التسويـــق الداخلى فان السوق القطنيه مازالت تعانى بعض الصعوبات بسبب عدم انتظام التسويـــق الداخلى واحتجاز بعض التجار الاقطان بالداخل للاستفاده من كبر رقم الارتباطـــات وعجز المحصول . وقد أمكن التخفيف من حدة هذه الصعوبات عن طريق الحد من وسائـل التمـويل المتاحة للتجار واتباع الحكومة سياسة حازمة فى مواجهة مشاكل التجارة الداخليـة ولكن الأمر مازال فى حاجة الى اتخاذ خطوات أخرى كفيلة باستقرار السوق الداخلية وضمـان التنسيق الضرورى لمراعاة صالح الانتاج والتصدير .

وبالنسبة للصعوبات التى تواجهنا بالنسبة للاستيراد .. فتتلخص فيما يأتى :ـ

أولا : من جانب الشركات العامة المعهود اليها بالاستيراد :

أ ـ عدم تعاون الشركات العامة مع بعضها فى تيسير مهمة الوزارة .

ب ـ تأخير كثير من الشركات العامة فى استكمال أجهزتها الادارية والفنية .

جـ ـ تباطؤ معظم الشركات العامة فى موافاة الادارة العامة للاستيراد بخطـــوات تنفيذ التراخيص الصادرة لها يحول دون امكان معرفة الكميات التى تـــــرد للبلاد مما يتعذر معه الوقوف على المراكز الاحصائية للسلع المختلفة محليا .

د ـ عدم تزويد الشركات العامة الادارة العامة للاستيراد بما يلزمها من بيانات .

هـ ـ تأخـر بعض الشركات العامة عن تقديم طلبات استيراد السلع .

و ـ توانى بعض الشركات العامة فى اتخاذ اجراءات الافراج عن الرسائل الـــتى تصل الى الجمارك المصرية .

السيد الرئيـــــس : تقوم بعض الشركات العامة " بالسـب " فى بعضها مثل حالـــة استيراد الورق مع مندوب هولندا .. وجميعهم قطاع عام .

السيد / عبد المنعم القيسونى : لقد حدث مثل هذا فى سوق اليونان .. كنا نصدر الاسمنت .. وكان لكل شركة وكيل وكل واحد كان يبيع بسعر .. فبيع الطن بسبعة شلنات اقل من السعر الرسمى .. كما تعهدنا باقامة فندق فى مالى واعطت العطاء عدة شركات وكل منها تعرض بسعر . واعتقد ان هذه حالة جديدة بالنسبة للشركات وتحتاج الى تنسيق .

السيد الرئيس : بالنسبة للاستيراد .. كانت الشركات العامة تأخذ التراخيص وتبيعها لشركات القطاع الخاص نظير عموله .

السيد / عبد المنعم القيسونى : هذه تحتاج الى تنظيم .

السيد الرئيس : عندما تتولى الاستيراد الشركة العامة فانها تأخذ عمولة ١٠ ٪ وبهذا يزيد الثمن ١٠ ٪ .

السيد / عبد المنعم القيسونى : اذا كانت السلعة غير مسعره .. واذا لم تأخذ الشركة العامة المستوردة هذه العمولة فسوف يأخذها التاجر الداخلى .

السيد / عزيز صدقى : اذا كان الاستيراد للتاجر .. فلماذا يختص به القطاع العام ؟ .

السيد الرئيس : اذا لم يكن تأمم الاستيراد فسيتولى الاستيراد التاجر .

السيد / عزيز صدقى : لانه مادامت الشركة العامة تتولى الاستيراد فسيكون هناك تجاوز عن القيمة .

السيد الرئيس : التخطيط .. يتولى توضيح هذا .

السيد / كمال رمزى استينو : الذى يحدث ، تتولى الشركات العامة الاستيراد وتعطى لتاجر أو اثنين ويستغلان السوق مثل استيراد الفلفل والشطه .

السيد الرئيس : ينسق الاستيراد الخارجى والتوزيع الداخلى . لأن التجارة عبارة عن عملية توزيع .. ويمكن ان تحدد العمولة بالنسبة للجملة والقطاعى وكذلك تحدد بالنسبة للسلع الاستهلاكية .

السيد / عزيز صدقى : بعض الشركات العامة ترغب فى أخذ توكيلات الشركات الاجنبية وتأخذ عمولة نظير عملية التوزيع .

السيد الرئيس : كيف كان المتبع قبل دخولها القطاع العام .

السيد / عزيز صدقى : عدم وجود عمولة .

السيد الرئيس : يمكن السير بعدم دفع عمولة .

السيد / عبد المنعم القيسونى : عملية العمولة لم تكن موضحة ومحددة .. من الممكن تحديدها .

السيد الرئيس : اذن تحدد .

السيد / عبد المنعم القيسونى : لاشك ان بعض السلع قد نجح فيها القطاع العام مثل عملية الورق .

السيد / النبوى المهندس : مبدأ قيام الشركات العامة بالاستيراد .. مبدأ سليم .. ولكن يجب أن تحدد العمولة على قدر المصروفات التى صرفت فعلا .

السيد الرئيس : أى شىء يمكن تصنيعه محليا .. تتخذ اجراءات تصنيعه .. مثل البنج .

السيد / النبوى المهندس : لقد اتفقت مع الأخ عبد الوهاب البشرى بشأن صناعة الايثير وسنعرض على سيادة الرئيس ما يتم بشأنه . كما نبحث عن شركة تنتج الترمومترات .

السيد الرئيس : توجد بعض المواد يمكن أن تصنع محليا من البلاستيك ولكن تشترط شركة البلاستيك انتاج قدر معين .. من الممكن أن تحدد وتنظم .

السيد / النبوى المهندس : لقد صنعت آلة محليا لتعبئة الادوية فى زجاجات بمبلغ ٢٥ قرشا كانت تباع باثمان مرتفعة .

السيد / عبد اللطيف البغدادى : نتكلم على مبدأ العمولة :

أولا : يجب أن تحدد المصروفات الادارية لكل شركة بحيث لا تزيد عن نسبة معينة .
ثانيا : قد تستخدم العمولة كسلاح فى يدنا لتحديد بعض اثمان السلع فى السوق .

السيد الرئيس : لم نبدأ بعد فى سياسة الاسعار لأنها تحتاج الى عملية Control حتى تسير مع سياسة الأجور .

السيد / على صبرى : الخطورة فى عملية العمولة الآن هى أن المستورد الاصلى يستخرج اذون الاستيراد باسم القطاع العام وهذا يرفع السعر .. ويجب أن يمنع هذا .

السيد / النبوى المهندس : نظام الوكلاء يجب أن يغير لاننا تطورنا .

السيد الرئيس : يمكن تشغيلهم فى الشركات .. ولست أقصد بتشغيل الوكلاء الرجوع الى النظام القديم . بل هو ايجاد عمل لهم فى القطاع العام . وبخصوص موضوع الادوية فسوف يبحث فى الاسبوع القادم .

السيد / عبد المنعم القيسونى : بخصوص تشغيل الوكلاء .. نحن محتاجون اليهم فى هذه المرحلة ومن الضرورى تعيينهم فى الشركات .. وبشأن العمولة .. فنحن فى تصدير بعض السلع نواجه خسارة .. ويمكن أن نواجه السلع التى نخسر فيها عن طريق صندوق دعم التصدير .

السيد الرئيس : يجب أن توجد سياسة للتصدير والاستيراد .. اذا لم توجد هذه السياسة فستحدث " لخبطه " .

السيد / عزيز صدقى : تقوم المصانع بتحميل السلع على سلع أخرى فى حالة الخسارة معنى هذا تحميل التجارة بأعباء زيادة فيرتفع الثمن .. أرى أن يكون كل قطاع منفصل عن الاخر .. وكما قال الدكتور القيسونى يوجد صندوق دعم .. ولكن عملية التحميل تضيع المسئولية .

السيد / زكريا محيى الدين : لقد حصل تحميل فعلا فى شركات القطاع العـــام ..
ثم عمل " بـورد " لكل السلع .. اذا أردنا أن نستورد الخشب .. يطلب من الشركات الستة أن تستورد من المناطق المختلفة وتأتى بالاسعار وتعرض على "البورد" وهـذا من شأنه تثبيت الاسعار .

السيد الرئيـــس : عملية الدعـم توضح الموقف .. ولا يتم تحميل بدون أن نعلم .

السيد / كمال الدين حسين : يختلف السعر من يوم لآخـر .. فاذا اختلف السعـر يكون التأثير ليس لهذه الفترة فقط بل يمتد لمدة كبيرة .. توحيد الاسعار من أهـم ما يمكن ما دمنا وضعنا خطة للاستيراد والانتاج المحلى .

السيد / عبد المنعم القيسونى : تحدد أسعار السلع المستوردة بالخارج .

السيد / كمال الدين حسـين : اننى أتكلم عن الثمن الداخلـى .

السيد الرئيـــس : يجب أن نختـار الوقت المناسب للاستـيراد بحيـث نحصل على سلع بأثمان منخفضـة وعدم التأخير فى صرف اذونات الاستيراد .

السيد / عبد المنعم القيسونى : هذه تحتاج الى بحـث .

السيد عزيز صدقى : لدى شكوى من حالة بالذات ٠٠ فقد أخذنا اذن استيراد أدوات من اليابان بمعرفة شركة النصر فطلبت الشركة عمولة ٠٠ وهناك ٥ر١١٪ علاوة قطن ٠٠ والرسوم بلغت ٥ر١٨٪ ٠

السيد عبد المنعم القيسونى : القطن يصدر دون أن تعطى ادارة النقد علاوة ٠٠ فلا بد أن يدفع المستورد هذه العلاوة ٠

السيد عزيز صدقى : هذا غير علاوة النقد ٠٠ العمولة للشركة ٧٪ ٠

السيد الرئيس : يجب أن تحدد عمولة الصناعة فى اللجنة الاقتصادية ٠٠ وبالنسبة للاستهلاك ٠٠ أليس الأسهل أن تقوم بالاستيراد وزارة التموين ؟

السيد كمال رمزى استينو : أسهل طبعا ٠

السيد عبد المنعم القيسونى : وأسهل لنا أيضا اذا كانت الشركة هى التى تستورد وهى التى تصدر ٠٠ ونحن قد اتفقنا مع الدكتور رمزى استينو والسيد ـ حسين الشافعى على أن تعطينا شركات الاستهلاك التعاونية أو الجمعيات التعاونية المواصفات والكميات ونحن نبحث الأسعار ونستورد ٠

السيد الرئيس : الذى يهمنى بالنسبة للشركات هو أن تصدر ٠٠ فالهدف هو زيادة التصدير ٠٠ ومن يستطيع أن يصدر فليفعل ٠٠ ونحن أمنا الاستيراد ولم نؤم التصدير ٠

السيد النبوى المهندس : التصدير أيضا فى حاجة الى (control) حتى لا تحدث منافسة من المصدرين لبعضهم فى الخارج فتنخفض الأسعار ٠٠ وتوحيد العملية يقتضى أن يكون هناك جهاز للتصدير ٠

السيد الرئيس : لن ننتظر حتى ننظم .. وحقيقة أن التنظيم ناقص .. ولكنا وضعنا للصناعات أهدافا للتصدير .

السيد كمال الدين حسين : انني اليوم أفكر فى تكوين لجنة استشارية للاسكان يحضرها رؤساء مصالح المؤسسات التى تتعلق بالاسكان وكذلك ممثلى الشركات الخارجية حتى يحضروا مطالب برنامج الاسكان . لو انشىء مثل هذا النظام فى جميع المؤسسات فاننا نتغلب على جميع الصعاب .

السيد عبد اللطيف البغدادى : يجب أن تكون لنا سياسة للتصدير والاستيراد مربوطة سلعيا .. وهذه تحتاج الى أجهزة .. ومن الممكن أن تتولاها أجهزة التجارة الخارجية .. والمثل الذى ذكره الأخ كمال الدين حسين عن مؤسسة الاسكان التى تذكر احتياجاتها بالنسبة لقطاع الاسكان .. فمن الممكن أن نأخذ برأى رؤساء شركة التجارة الخارجية .. يجب أن نربط سياستنا الخارجية مع الدول المختلفة بحيث يوجد التوازن فى الميزان التجارى ونقوم بالتصدير فى الوقت المناسب لتباع سلعنا بأسعار مرتفعة وكذلك الاستيراد فى الوقت المناسب لنحصل على سلع بسعر منخفض وحسب الاحتياجات المحلية .

السيد عبد المنعم القيسونى : توجد بعض الحلول فى الملحق الخاص بالتقرير .

السيد عبد اللطيف البغدادى : ان سياسة الدعم تحتاج الى اعادة نظر لمعرفة العيوب واصلاحها .. بعد تنظيم القطاع العام فمن المستحسن انشاء بنك للتجارة الخارجية يربط بمصلحة النقد .

السيد عبد المنعم القيسونى : نفكر فى هذا الاقتراح .

السيد عزيز صدقى : لقد أوضح الدكتور القيسونى فى تقريره العلاج .. وأرى تحديد

هدف للتصدير وتحديد نصيب معين لكل شركة من الصادرات ولا داعى لسياسة التحميل لأن الصناعة لا يمكن أن نحملها بأعباء ٠٠ فاذا قلنا مثلا القطاع الصناعى ينتج قدرا معينا واذا لم تقم الشركات الصناعية بالتصدير ٠٠ فماذا نعمل ؟

السيد الرئيس : لقد نظمنا هذه العملية ٠٠ بتحديد قدر معين للاستيراد والتصدير ٠

السيد عزيز صدقى : نتبع هذا ٠٠ اذن لا بد للصناعة أن تكفى نفسها بنفسها ٠٠ ونرفع ثمن بعض السلع لا أن يأخذ المصنع الفرق فى الثمن بل من أجل المحافظة على أثمان سلع أخرى ٠

السيد الرئيس : مثلا العربات الفيات تباع فى الخارج بـ ٤٠٠ جنيه وعند صناعة العربة الفيات محليا ونبيعها فى الخارج بـ ٤٠٠ جنيه فلا يشتريها أحد ولكن لو بيعت بـ ٣٧٠ جنيه فتباع ٠٠ أما بخصوص سياسة الدعم ٠٠ فهل سيكون كرسم انتاج ؟

السيد عبد المنعم القيسونى : يكون كرسم انتاج حتى يدخل فى الايرادات ٠

السيد الرئيس : يكون الدعم عن الصناعة للتصدير ٠ بالنسبة للتصدير ٠٠ السياسة التصديرية فى انجلترا هى عملية تجارة ٠٠ لو انخفض التصدير فسيقل وضعهم الاقتصادى " ويتزعزع " ويجب أن نحد من الاستهلاك الداخلى ونتوسع فى التصدير ٠٠ وهذا ما تتبعه انجلترا ٠

القروض لا يمكن حلها الا بزيادة الصادرات ٠٠ عملية تخفيض الأسعار ٠٠ اذا زاد فيها الاستهلاك المحلى على حساب التصدير فسيضر باقتصادنا ٠

بالنسبة لحصيلة العملات الحرة وحصيلة التصدير أرى أن يعوض هذا بزيـــادة الانتاج وفى نفس الوقت نخفض الأسعار ٠٠ فاذا زاد الانتاج يخفض السعر ٠

هذا الكلام لم يقال لأول مرة بل قيل كثيرا جدا ٠٠ وكما تكلم الأخ عبد اللطيـــف البغدادى وقال بأنه لا توجد لنا سياسة للتصدير والاستيراد ٠٠ أتمنى اليوم أن نستطيع أن نغطى عملية تضارب الأجهزة ٠٠ يجب أن يكون لنا هدف وسياسة ٠٠ فمثلا تنتـــج المصانع الحربية ماكينات الخياطة ٠٠ وتطلب التصدير ٠٠ لا مانع من ذلك وكذلـــك بالنسبة لجميع الصناعات وهذا هـــو المتبع فى شركة البيضا حيث تقوم بتصدير جميـــع منتجاتها للخارج ولم يباع محليا ٠

السيد عبد اللطيف البغدادى : ان سياسة التصدير ترتبط بتوافر السلـــع الاستهلاكية داخليا ٠٠ لأن أغلب منتجاتنا لازالت سلعا استهلاكية ٠٠ ثلاجـــات وماكينات خياطة وبوتاجاز وتليفزيون ٠٠ ونحن لو أردنا أن نزيد التصدير يجـــب أن " نعسكر " استهلاك هذه السلع داخليا ٠٠ وأنا أقول أن النمط الاستهلاكـــى قد تغير ٠٠ وكل شخص يريد أن تكون لديه ثلاجة وتليفزيون وسيارة ٠٠ وهو يشترى كـــل هذه الأشياء بالتقسيط لأنه يعتبرها أشياء أساسية وليست كمالية ٠٠ والتيسير علـــى الناس فى الشراء هو الذى يشجعهم على الشراء ٠٠ ويجب أن تكون لدينا سياســـة بالنسبة لهذه السلع ٠

السيد الرئيـــس : ان التيسير على الطبقة المتوسطة له ناحية سياســـية ٠٠ ولكن العملية التى يمكن أن تقابل زيادة الاستهلاك هى عملية زيادة الانتـــاج ٠٠ والناس اذا منعت من الشراء بالتقسيط ٠٠ سيقترضون من البنوك بفائـــدة ٦٪ لشراء هذه الأشيـــاء ٠

السيد عبد اللطيف البغدادى : لن يمنعهم ذلك عن الاقتراض ٠

السيد عبد الوهاب البشرى : موضوع زيادة التصدير لا شك أنه هـــدف كبير ٠٠ وهناك مجال لو أعطيناه العناية الكافية أو لو بذلنا فيه مجهودا علـــى مستوى الحكومات ٠٠ فان ذلك يأتى لنا بدخل كبير جدا ٠٠ هذا المجـــال هو تصدير المنتجات الحربية ٠٠ وسيادتكم تعلمون بأمر العقد المبرم مـــع المانيا وقيمته ٠٠٠ر٠٠٥ر٢ جنيـه ٠

السيد الرئيـس : لقد وعدوا الأخ بغدادى بأنهـم سيستوردون ٠

السيد عبد الوهاب البشرى : انهم " تعبانون " مع تركيا ٠٠ لأن الذخيرة التى يأخذونها منها ليست جيدة ٠

السيد عبد اللطيف البغدادى : لو كتتم دعوتم اللواء الألمانى المختـــص بالامدادات والتموين لكان الموضوع قد انتهـــى ٠

السيد الرئيـس : وجهوا لـه دعـــوة ٠

السيد على صبرى : اننى أريد أن أعلـق على موضوع الاستهلاك الداخلـى ٠٠ فبالنسبـة للسلـع الاستهلاكيـة من مصلحتنـا أن نزيـد استهـلاكهـا داخليـا حـتى تكـون لدينا حصيلـة للدعـم ٠٠ لذلـك أرى ـ عـلاوة على الغـرض السياسـى ـ أنه لا بـد أن نتوسـع فـى الاستهلاك الداخلـى ٠٠

السيد الرئيس : لقد تكلمنا فى هذا الموضوع منذ ثلاث سنوات .. وهناك كتاب يعالج موضوع التصنيع والأسعار والتوزيع .. وقد جاء به أننا ان لم نعط تيسيرا للمستهلكين لشراء السلع التى ننتجها فاننا لن نستطيع أن نتوسع فى الصناعة .. ثم انه بالنسبة للاشتراكية فان اعادة توزيع الثروة يعطينا فرصة للتوسع فى الصناعة الى حد كبير جدا .. لأن الفلاحين والعمال الذين لم يكونوا معتبرين كطبقة استهلاكية أبدا .. سيكونون طبقة استهلاكية .. والفلاح اليوم يشترى راديو ويغيّر فى طريقة استهلاكه .. والوسيلة الوحيدة للتوسع فى الصناعة هى اعطاء قدرة شرائية للناس .. ثم أتوسع فى التصنيع وأشغل عمالا وأعطيهم أجورا فيشتروا السلع الاستهلاكية التى ننتجها فيزداد الطلب .. ونقيم مصانع جديدة و نتوسع فى التصنيع ونشغل عمالا .. الى آخر هذه العملية .. وهناك أناس يتصورون أننا - كبلد صغير - سنكون محدودى القدرة فى التصنيع .. وأنا أقول أن قدرتنا على التصنيع لا نهاية لها .. وباستمرار ستتوسع مصانعنا ويزيد انتاجنا .. وفى نفس الوقت لا بد أن نصدر .

السيد عبد اللطيف البغدادى : نعطى أولوية فى هذا .

السيد الرئيس : طلب خطة جديدة .. أنا متصور الآتى : عند تصنيع القطن " بدل أن نصنع ¼ محصول القطن نصنع نصفه ثم

نصنع ٣/٤ المحصول ونصدر الربع الباقى على أنه غزل و منسوجات ٠٠ بعض بلاد مثل النرويج قفلت مصانع النسيج ٠٠ اذن توجد أمامنا سوق لهذا ٠

السيد عبد اللطيف البغدادى : مصلحتهم فى هذا ٠٠ لكنى أتكلم عن أولوية السلع الاستهلاكية ٠٠ نصدر الفائض بحيث نتوسع فى التصدير ٠

السيد الرئيس : توجد نقطة و هى أننا لا نستطيع أن نسير بسياسة روسيا وهى ربط الحزام على البطون ٠٠ ولم نأخذ باقى السلع ولم ننتج شرابات نايلون ٠٠ هل من الممكن أن نقول لا نبيع التليفزيون لمدة سنة ؟ لكن الروس يستطيعون أن يقولوا هذا ٠٠ روسيا تقول مثلا ادفع أجور قدرها مائة جنيه فيجب أن نصدر بـ ١١٠ جنيه ٠٠سارت سياستنا على عكس سياسة المعسكر الشيوعى ٠ ولم نبدأ بالانتاج الثقيل ٠

لقد أنشأنا مصانع للسكر والسماد والأسمنت وكنا نريد أن ننشىء مصنعا للديزل لولا أن الأخ مصطفى خليل " قفل علينا السكة " حيث استورد ديزل لمدة ٣٠ سنة ٠

السيد مصطفى خليل : كلما توسعنا فى السوق الداخلى كلما نمت صناعتنا ٠٠ و بالنسبة لصناعة الحديد والصلب ٠٠ فالصناعات المحلية سعرها مرتفع بالنسبة للبلاد التى تنتج الحديد والصلب ٠٠ و بالنسبة للديزل ٠٠ فسيادة الرئيس وافق على الشراء ٠٠ و بخصوص انشاء مصنع للديزل فغير ممكن لعدم وجود الخبرة وعدم امكاننا انتاج الصلب الداخل فى صناعة الديزل و بعض الامكانيات الأخرى ٠

السيد الرئيس : عندما أتكلم اليوم عن الغاز المضحك الخاص بوزارة الصحة ..

أقول أولا .. ان العملية اقتصادية أوغير اقتصادية .. هل عندما نصنع عجلة ونشغل عشرة عمال مصريين افضل أم نستوردها من المانيا وتشغل عشرة عمال المان ؟

السيد / مصطفى خليل : الأفضل أن ننتج محليا .

السيد / النبوى المهندس : بخصوص الغاز المضحك .. نحن ننتج أى شىء لم نستطع استيراده .. وقد جرى هذا الى موضوع شراء البلازما من الخارج .. لم يرد الينا أى عطاء بشأنها حتى من اليابان .. وقد عملت على تدعيم مصنع البلازما الموجود عندنا وبدأنا ننتج هذه المادة .

السيد / عبداللطيف البغدادى : لم أقصد انتاج صناعات ثقيلة بالحجم الكبير .. بدليل لا يمكن تصديرها .. ولكن أقول ننشىء الصناعات الثقيلة التى تفى حاجياتنا مثل آلات النسيج أوالأسمنت والسجاد .

كوبا اليوم متعبة لأنها كانت تستورد من أمريكا ، ولهذا يجب أن ننتج ما نحتاج اليه .

السيد الرئيس : كانت كوبا معتمدة على ميامى فى استيراد احتياجاتها .

السيد / عبداللطيف البغدادى : هذه عملية من الصعوبة بمكان .. وسبق أن أثيرت فى اللجنة الاقتصادية .. ويجب أن نصل الى احتياجاتنا محليا .

السيد الرئيس : بالنسبة للكبارى .. يجب أن نسير فى صناعة الكبارى والسدود والموانى ، اليوم نستطيع أن نعمل الموانى وقد دخلنا فى عطاء فى غينيا لهذا الغرض .. من الواجب أن نعتمد على أنفسنا فى صناعة الكبارى .

السيد / عزيز صدقي : بخصوص تصنيع المنتجات الاستهلاكية .. عندما نتكلم عن عمليات التصنيع لاننسى حجم الدولة وحجم السوق الذى تنتج من أجله .. فنجد أن روسيا والصين واليابان حجمهم من الاستهلاك كبير لان اليابان مثلا ٩٠ مليون نسمة .. يجب أن يتناسب الانتاج مع حجم السوق المحلى . نبدأ بالصناعات الثقيلة بحيث تسد حاجة الاستهلاك المحلى .. وفى الواقع سياستنا قامت على اساس الاستيراد من الخارج .. ولكننا نود أن ننتج محليا ونوفر النقد الذى نستورد به .. ونتج عن هذا خلق سوق لسد حاجتنا من الانتاج الثقيل . وقد فشلت الصناعات الثقيلة فى بعض الدول لانها لم تستطع ان تصرف هذا الانتاج . وقد اجتزنا الظروف الاقتصادية .. البرنامج الاول للصناعة نفذ ولم نصنع محركات الديزل وندخله فى البرنامج الثانى وندخل فى الاعتبار تزويد الاستهلاك وفى نفس الوقت نتوسع فى كل صناعة قابلة للتصدير مثل السكر والغزل .. وبهذا تكون حلقة التصنيع لانهاية لها . واعتقد ان السياسة التى اتبعت هى سياسة التنمية .

اما بالنسبة للتصدير .. يجب التفكير فيمن نصدر اليهم ومن هم هل هى انجلترا أو اليابان او المانيا او الدول الافريقية أو الاسيوية أو الدول العربية لان هذا يحدد لى نوع التصدير الذى اريد تصديره .

نجد ان بعض الدول الصناعية الكبرى قد تخسر فى الصناعة الثقيلة ولهذا يجب ان يكون توسعى فيها على اساس سليم متكامل .. ونحن نسير فى هذا .. أما روسيا فقد قابلتها صعابا كثيرة .

السيد الرئيس : روسيا لم تكن قادرة على الاستيراد لدرجة ان لينين اعلن فى سنة ١٩١٩ فتح الباب للرأسمال الاجنبى وذلك لوجود حصار اقتصادى مفروض عليه وكان يحارب من كل جهة .. ولهذا قال يجب ان نبدأ بصناعة الالات نفسها .. نجد الصين اليوم تعمل على صناعة آلات التريكو والنسيج .. يأتى الينا اليوم ٧٠٠ مصنع من روسيا .. لو امكننا ان نصنع أى جزء منها فسوف نصنعه .. مصنع السجاد اذا امكن صناعة الالات نفسها محليا كان بها .. تصنع حاليا آلات الورش فى المصانع الحربية . رأيت فى الهند آلات مصنوعة محليا واخرى مستوردة .. نجد فى يوغوسلافيا آلات مستورده رغم انها تصنع آلات .. التربونات وماكينات السفن ومولدات الكهرباء .

السيد / عبدالمنعم القيسونى : أريد أن أعلق على التوسع فى الاستهلاك الداخلى من ناحية اخرى .. وهى أن التوسع فى الاستهلاك الداخلى اذا أدى الى نقص مقدرتنا على التصنيع سيعرقل البرنامج كله .

السيد الرئيس : لابد أن نحدد (target) فى التصنيع .. فنقول اننا سنشغل "كذا" ألف عامل .. ونتوسع فى الصناعة ونعطى اهدافا للتصدير .. ثم نتوسع فى الاستهلاك الداخلى .. وهذا سيحدث سواء شئنا أو أبينا .. لأن توزيع الثروة بين الناس يقتضى أن يصرفوها فى الاستهلاك .

السيد / عبدالمنعم القيسونى : ان الاقتصاديين يقولون أنه اذا زاد الطلب على السلع الاستهلاكية بنسبة ١٠ ٪ فان الطلب على الآلات والمصانع قد يزيد بنسبة ٥٠ ٪ أو ١٠٠ ٪ .. وبالنسبة للبلاد التى تنتج هذه المصانع يكون من السهل عليها أن تتوسع فى انتاجها .. وحتى فى هذه البلاد قد يؤدى مثل هذا التوسع الى صعوبات اقتصادية .

السيد الرئيس : وهذا حله الوحيد فى رأيكم أن أعيد الاقطاع واحمد عبود وأسير على طريقة الرأسمالية !!! أليس هذا هو معنى كلامكم ؟؟ .. ولكنى عندما أقول "اشتراكية" فانى سأمنع الاستغلال وأوزع الثروة على الناس .. وسيكون هناك استهلاك .. فتوزيع الثروة على عدد كبير من الناس يعطيهم القدرة على الشراء فيزداد الاستهلاك .. لقد كنتم فى الماضى تقولون "التضخم" .. واليوم تقولون نظرية جديدة .. اننى أريد أن أتوسع فى التصنيع الى مالا نهاية .

السيد / عبدالمنعم القيسونى : ولكن بحيث لا نخفض أسعار السلع .

السيد الرئيس : أنا لم أقل اننا سنخفض الأسعار .

السيد / عبدالمنعم القيسونى : أى أننا يجب أن نزيد استهلاك السلع ولكن فى حدود تسمح لنا بالتصدير .

السيد / عبدالمنعم القيسونى : أريد أن أعلق على التوسع فى الاستهلاك الداخلى من ناحية اخرى .. وهى أن التوسع فى الاستهلاك الداخلى اذا أدى الى نقص مقدرتنا على التصنيع سيعرقل البرنامج كله .

السيد الرئيس : لابد أن نحدد (target) فى التصنيع .. فنقول

السيد الرئيس : أنا أقول : التوسع فى التصنيع والاستهلاك والتصدير ..

فهذه الأمور الثلاثة مرتبطة ببعضها .. والتصدير له الأفضلية .

السيد / احمد على فرج : مادمت سيادتك قد حددت للصناعة (target) فى التصدير فان هذا يستتبع مراجعة خطة الصناعة كلها .. وهذا لن يتأتى الا اذا عملنا دعما للتصدير .. وهذا الدعم لا يصح أن يكون بالنسبة لكل صناعة على حدة .. ولكن يجب أن يكون على مستوى الصناعة كلها .. وهذا يقتضى أن نقسم الصناعة الى قسمين .. قسم للصناعة الاستهلاكية التى يمكن رفع سعرها .. والأخرى التى لا يمكن رفع سعرها .. ونحدد قيمة الانتاج من كل منهما .. ثم بعد ذلك نحدد الاستثمارات اللازمة لهذا البرنامج كله .. ومنه نستطيع أن نحدد مدى التوسع فى الصناعة الثقيلة التى لا يجوز ـ فى هذه المرحلة ـ أن نتوسع فيها الا بالحد الذى يوفى احتياجاتنا .

السيد / عبدالعزيز السيد : ان الانتاج الصناعى والانتاج الزراعى والاستهلاك والتصدير والاستيراد .. كل هذه العمليات مرتبطة ببعضها وتخضع لرقابة الحكومة أو لسياسة الدولة .. فكل هذه العمليات فى يد الدولة .. وهى تستطيع أن توجهها بالطريقة التى تحقق بها المبادىء الاشتراكية من حيث هذه الأوجه .. وأنا أرى انه بالرغم من وجود كل هذه الأمور فى يد الدولة فانه لا يوجد " تخصص " .. فالصناعة مثلا وظيفتها أن تتوسع فى الانتاج الى أقصى حد .. ثم تراعى أن يكون هذا التوسع بأقل تكلفة .. فوظيفة الصناعة لا شأن لها بالتصدير أو الاستيراد أو الاستهلاك .. وهى تقوم بهذه الوظيفة على أساس زيادة الانتاج .. وهذا الانتاج الصناعى بعضه سيستهلك محليا .. وقد يباع بثمن التكلفة .. وقد يباع بمكسب .. ويدخل فى هذه العملية الهيئة الخاصة بالتسعير .

السيد الرئيس : الهيئة الخاصة بالتسعير تابعة لوزارة الصناعة وهى موجودة .

السيد / عبدالعزيز السيد : ثم بالنسبة للاستيراد .. الهيئة المتخصصة فى الاستيراد ....

السيد الرئيس : لاتوجد هيئة متخصصة فى الاستيراد .

السيد / عبدالعزيز السيد : أرجوأن تنشأ هذه الهيئة .. لأن الهيئة المتخصصة هى التى تتبين الأسواق وتتبين أنسب أوقات الاستيراد وتكسب خبرة بحيث توفّى هذه الأشياء بأنسب الأسعار .

السيد الرئيس : لقد بدأنا الطريق لنصل الى هذه الأمانى التى تعبّر عنها .

السيد / عبدالعزيز السيد : ثم فى التصدير .. أرجوأن يجمع كل هذا مجلس اقتصادى ينظر فى السياسة العامة بحيث يكون هوالرباط العام فى توجيه الاقتصاد القومى فى البلد .

السيد الرئيس : ان لدينا خطة نقدر فيها ما نصنعه وما نصدره وما نستهلكه .. فكل هذا موجود فى الخطة .

السيد / عبدالعزيز السيد : ان الهيئات المتخصصة هى التى تقوم بذلك ليس فقط على أساس أن المسألة هى مسألة مكسب .. وانما على أساس أنها سياسة الدولة .

السيد الرئيس : هذا ما نرجوه .. وهو ما نتكلم فيه .. ولكن لم يحن الوقت بعد .. لأن ذلك يحتاج الى بعض الوقت .. وأنا اعتبر اننا فى فترة انتقالية قد تستغرق سنة بعد التنظيم .. ثم نرى بعدها اذا كان الناس قد تخصصوا أم لا .. ومن لا يتخصص " نطهره " .. والشركات التى لا تسيرأو تتلاعب نقول للمسئولين فيها : " ابحثوا عن عمل آخر " .

السيد / عبدالعزيز السيد : لقد بدأنا التخصص النوعى فى الشركـــات ..

وكذلك فى العمليات الاقتصادية فان التخصص النوعى مطلوب ايضا على أساس مركزى .

السيد / عبدالمنعم القيسونى : كما توجد صعوبات من جانب القطاعات المختلفة بالنسبة للاستيراد وهى :ـ

١ـ صدرت الميزانية النقدية مقسمة وفقا للقطاعات المختلفة وكانـــت أول صعوبة واجهت الاستيراد هى توزيع المبالغ المخصصة لبعض القطاعات بين الأجهزة المختلفة المشتركة فيه .

٢ـ كثيرا من اعتمادات الفصول الجمركية قد أدرجت مجملة فى ميزانية القطاع الذى يقوم بالدور الرئيسى فى الاستيراد بالنسبة لهذه الفصول .

٣ـ كانت القطاعات تبدى اهتماما بمايلزم استيراده للقطاع العام وتهمـــل فى بعض الأحيان تقرير مايلزم استيراده للقطاع الخاص .

٤ـ تحدد بعض القطاعات الجهات المستوردة لبعض الأصناف بما يخالـف التوزيع السلعى المعتمد .

٥ـ تسرع القطاعات المختلفة باصدار موافقاتها على استيراد السلع من بلاد العملات الحرة .

٦ـ لا تلتزم اغلب القطاعات بالحصص المخصصة لها فى الميزانية النقديـــة .

وبالنسبة للنقطة الثانية فقد درست فى اللجنة الاقتصادية .

والصعوبات التى تواجهنا بالنسبة للتصدير :ـ

أولا : فى السلع الزراعيـة :

١ـ نقص الانتاج الزراعى فى بعض السنوات نتيجة نقص المياه أو نتيجة الآفات الزراعية والاحصائية الموضحة فى صفحة ٤٤ من التقرير تدل على وجود ذبذبة الانتاج فى المحاصيل الزراعية من زيادة أو نقص بالرغم من زيادة المساحات المزروعة فى بعض الأحوال ..

٢ـ عدم ملاءمة الانتاج الزراعى للتصدير .

٣ـ زيادة تكاليف انتاج عدد كبير من السلع الزراعية .

٤ـ عدم دقة احصاءات الانتاج الزراعى .

وبخصوص التسويق الداخلى نجد انه لايوجد حتى الآن نظام معين للتسويق المحلى للحاصلات الزراعية اذ أن معظمها يسوق عن طريق التجار والوسطاء والمضاربين .

السيد الرئيس : من الأصلح حل التسويق الداخلى عن طريق الجمعيات التعاونية .

السيد / عبدالمنعم القيسونى : الصعوبات التى تواجهنا فى التصدير بالنسبة للسلع الصناعية .. فالجدول المبين بالصحيفة رقم ٤٦ من التقرير نجد أن الغزل والنسيج يشكل $\frac{٢}{٣}$ صادراتنا من السلع الصناعية .

السيد الرئيس : أعتقد انه بعد انخفاض ثمن القطن يتطلب اعادة النظر فى أسعار المصنوعات القطنية .

السيد / عبدالمنعم القيسونى : أحب أن أقول كلمة عن التمثيل التجارى وهو مرتبط بمشاكل التسويق وهو من أهم دعائم الاقتصاد الخارجى للدولة .

السيد الرئيس : ان الممثل التجارى للدول الشرقية يكون بمثابة وكيل لجميع الشركات ولذا نجد عندهم كتالوجات لجميع مصنوعات الشركات .. ويجب أن

نعمل عملية الكتالوجات بالنسبة لجميع شركاتنا .. وقد ارسلت للدكتور عزيز صدقى كتالوجات من الصين والهند ومنها يمكن معرفة الصناعة الموجودة عندهم .

السيد / عبدالمنعم القيسونى : اذا ربطنا الناحية الادارية بالتمثيل التجارى فهذا يكمل الآخر .. ولهذا أرى أن تكون مكاتب التسويق الخارجية تحت اشراف الممثل التجارى .

السيد الرئيس : وبهذا يعرف الممثل التجارى انه اذا لم يبيع بالسعر المحدد فسوف يعزل أو يعمل على الأقل " بمصاريفه " .

السيد / كمال الدين حسين : علاوة على وجود مكاتب التسويق الخارجية فان الشركات ترسل مندوبين عنها للخارج وهذه زيادة فى المصروفات . وهذه العملية تحتاج الى تنسيق .

السيد / زكريا محيى الدين : أى أن يتولى الممثل التجارى هذه العملية ولاداعى لسفر مندوبى الشركة .

السيد / عزيز صدقى : الذى كان يحدث هو وجود تضارب بين الشركات يؤدى الى البيع بسعر أقل من السعر الرسمى المحدد كما حدث فى أم درمان بيع المتر من الأقمشة بـ ٤٣ قرشا بدلا من سعره الرسمى ٨٥ قرشا .. وأرى أن يتولى الممثل التجارى تنسيق عملية العروض .

السيد / مصطفى خليل : ان الأسطول التجارى يقوم بنقل ٥ ٪ من مجموع صادراتنا أى أنه يعمل بـ $\frac{1}{8}$ كفاءته .. لماذا نكون بعيدين عن اتحادات الملاحة ؟ يجب أن نركز اهتمامنا على تشغيل الأسطول ١٠٠ ٪ .

السيد الرئيس : سوف نبحث هذا الموضوع ويجهزه الدكتور مصطفى خليل .

السيد / عبدالمنعم القيسونى : اما بخصوص الائتمان الداخلى : فقد صدرت فى يناير سنة ١٩٥٧ القوانين الخاصة بتصير البنوك وشركات التأمين لتضمن اشراف الوطنيين على مدخراتهم القومية وتحقيق استخدام الأموال الوفيرة المتاحة للبنوك لصالح الاقتصاد القومى ورغم انها ساعدت على تمويل النهضة الاقتصادية تمويلا غير تضخمى الا انها لم تحقق الأهداف المنشودة فى نظامنا الاشتراكى ولم تساعد على اتاحة الفرص المتكافئة فى الخدمات المصرفية لمختلف المتعاملين معها من أبناء الوطن .. وليس أدل على ذلك من توزيع قروض البنوك التجارية والبنوك المتخصصة قبل ثورة ١٩٦١ الاجتماعية اذ كان :

٩٤ ٪ من المتعاملين مع البنوك يحصلون على ٨ ٪ من القروض .
بينما ٦ر٥ ٪ " " " " " ١٢ ٪ "
و ٣ ٪ " " " " " ١٨ ٪ "
و ١ر٠ ٪ " " " " " ٦٢ ٪ "

وباستثناء المزارعين المتعاملين مع بنك التسليف الزراعى والتعاونى فان الأفراد وشركات الأشخاص كانوا يحصلون من البنوك التجارية على ٤٢ ٪ من قروضها أو حوالى ٩٤ مليون جنيه . وللقضاء على هذا الاقطاع الواضح كان لابد من تأميم هذه البنوك .. وقد اتجه الرأى نحو انشاء مؤسسة عامة تضم جميع البنوك .

السيد / كمال الدين حسين : تقوم الشركات بالبيع بالأجل للموظفين وهذا ارهاق للموظف وأرى ان عملية قبض اليد عن البيع بالأجل أحد هذه العوامل .

السيد / عبدالمنعم القيسونى : البيع بالأجل قد يتم عن طريق الشركات نفسها ولكن السلف تتم عن طريق البنك وكانت تعطى بضمان والشخص الذى يقدم الضمان هو الشخص القادر .

السيد / كمال الدين رفعت : بالنسبة للقروض .. بعض المؤسسات تحاول أخذ قروض .. قد تكون هذه القروض بضمانات موجودة .. ولكن الهدف تهريب اموالهم على أساس أخذ القروض .

السيد الرئيس : مثل كافورى .

السيد / زكريا محيى الدين : مثلا اذا كان عندى عقار يبلغ ١٠٠ جنيه آخذ قرضا قدره ٥٠ جنيها .

السيد / عبدالمنعم القيسونى : المفروض أن يتبع هذا .. وقد لوحظ ذلك فى عملية كافورى وشركة الورش الصناعية وبنك الجمهورية .

السيد / عزيز صدقى : لقد سحبت الشركة من البنك مبالغ تزيد عما وافق عليه مجلس الادارة .

السيد / عبدالمنعم القيسونى : لقد طلبت مذكرة من البنك المركزى عن مثل هذه الأمور .

السيد / كمال الدين رفعت : هذه العملية متبعة فى مصنع نسيج بشبرا الخيمة .

السيد الرئيس : من الممكن ان ندخلهم تحت الحراسة .

السيد / عبدالمنعم القيسونى : نذكر بعض الحلول المقترحة فى شأن التجارة الخارجية .. ولكن نلقى نظرة سريعة باستعراض أرقام التجارة الخارجية فى السنوات الماضية يظهر لنا أن صادراتنا قد ازدادت وتنوعت وأن الأسواق التى نتعامل

معها قد تعددت وتغيرت طبيعة وارداتنا بازدياد ما نستورده من آلات ومعدات وسلع انتاجية .. ولكن عجز الميزان التجارى مازال قائما ومستمر وكذلك عجز الميزان الحسابى مازال مستمرا ايضا والتزاماتنا بالعملات الحرة وحسابات الاتفاقيات لا تظهر اتجاها سريعا الى الهبوط فى السنوات القليلة القادمة .. وأسباب هذا العجز المستمر عديدة منها :

١ـ الزيادة المطردة فى عدد السكان .

٢ـ العمل على دعم الأسس القومية والاقتصادية مثل اقامة صناعة الحديد بحلوان والسماد بأسوان ومشروع كهربة اسوان والتوسع فى صناعات الغزل والنسيج وتجديد جزء كبير من السكك الحديدية وتدعيم الأسطول الجوى والبحرى والشروع فى بناء السد العالى ودفع التعويضات للسودان . واذا كان العجز فى ميزاننا الحسابى ما بين ١٩٥٢/١٩٦١ قد أدى الى هبوط احتياطاتنا من النقد الأجنبى بما قيمته ١٧٠ مليون جنيه فقد قابل ذلك تأميم قناة السويس والممتلكات البريطانية والفرنسية ودفع قيمتها لأصحابها بالخارج .

٣ـ ارتفاع مستوى المعيشة بالبلاد وتنوع رغبات المستهلكين .

٤ـ مجابهة العدوان المسلح عام ١٩٥٦ والحروب الاقتصادية .

٥ ـ اقامة جيش قوى كبير مجهز بأحدث الأسلحة .

٦ ـ تعانى مع غيرنا من الدول المنتجة والمصدرة للمواد الخام الزراعية من التغيير المطرد فى غير صالحنا فى مجال التجارة العالمية فى شروط ونسب الاستبدال بين قيمة المواد الخام وقيمة الآلات والمعدات .

وقد عزز هذا الاتجاه المطرد غير المناسب ما تقوم به الدول المتقدمة فى الشرق والغرب من اقامة كتل اقتصادية قوية وأسواق مشتركة فيما بينها تساعد على تيسير التجارة فيما بينها وتزيد من صعوبات الدول النامية .

وللتغلب على صعوبات الميزان الحسابى وتحقيق توازن أو فائض به يجدر بنا أن نعالج الموقف من عدة نواحى . ومن أهم هذه النواحى ما يأتى :

أولا : الناحية الزراعية :

ان المنتجات الزراعية ـ من قطن وأرز وبطاطس وبصل وفول سودانى ٠٠ الخ مازالت تكون حوالى ٨٠ ٪ من قيمة صادراتنا الكلية ٠ ويمكن زيادة قيمة الصادرات الزراعية زيادة كبيرة عن طريقين :

أ ـ العمل على زيادة غلة الفدان من المحاصيل التقليدية الرئيسية ٠ فنجد أن غلة الفدان تقل عن غلته فى كثير من الدول الأخرى ٠٠ فغلة الفدان من القطن مثلا بلغت فى المتوسط خلال السنوات الخمس ١٩٤٥/ ١٩٤٩ ٤ر٥ قنطار ثم انخفضت الى ٤ر٧ قنطار فى السنوات الخمس التالية ثم بلغت ٤ر٩ قنطار فى السنوات ١٩٥٥/ ١٩٥٩ ٠

ب ـ عدم الاقتصار على رفع غلة المحاصيل التقليدية بل يجب التحول تدريجيا الى محاصيل أخرى والتقليل من انتاج القطن الى انتاج الخضر والفواكه والطماطم والزهور ٠

وجدير بالذكر ان قيمة غلة الفدان من القطن سنة ١٩٥٩ كانت حوالى ٨٢ جـ بالمقارنة بقيمة الغلة من المحاصيل الأخرى كالآتى :ـ

الفاكهة	حوالى	٢٢٤	جنيها
الخضروات (تشمل البطاطس)	"	٦٩	"
ارز	"	٣٩	"
البصل	"	٢٦	"

السيد الرئيس : هل هذا حقيقى بالنسبة لما ذكر بشأن غلة الفدان ؟

السيد / محمد نجيب حشاد : لى تعليقات كثيرة بشأن ماذكر بخصوص السلع الزراعية ٠٠ ولا أريد تكرار ما أقوله لأنه ستخصص جلسة خاصة كما أمر سيادة الرئيس لدراسة السياسة الزراعية ٠

السيد الرئيس : يؤجل بحث الانتاج الزراعى عند دراسة السياسة الزراعية ٠

السيد / عبدالمنعم القيسونى : من الواجب البدء فى التحول الزراعى تدريجيا

وقد حاولت وزارة الزراعة والاقتصاد تشجيع المزارعين على التحول الى بعض المحاصيل الأخرى • ولكن كان يعترض هذا التحول باستمرار النقط الآتية :ـ

أـ الاغراء الماثل دائما امام المزارع عن احتمال ارتفاع أسعار القطن •

ب ـ جهل المزارع بالطرق الفنية الحديثة لزراعة بعض المحاصيل •

جـ ـ تفتت الملكية الزراعية وصعوبة اشراف وزارة الزراعة على انتاج معين بطريقة فعالة •

د ـ التمويل الكبير الطويل الأجل اللازم للتوسع فى انتاج بعض هذه المحاصيل كالفواكه مثلا •

اما الصعوبات الأخرى فيقتضى حلها فى نظرى بأن تخصص الحكومة مناطق كبيرة معينة فى المحافظات القريبة من موانى التصدير ان امكن لانتاج أنواع معينة من الخضر والفواكه وتمويل المزارعين فى هذه المناطق اما عن طريق الجمعيات التعاونية أوعن طريق الاصلاح الزراعى أو وزارة الزراعة وأن تحدد لهم البذور والأسمدة وطرق المقاومة الواجب اتباعها وأن تجعل كل هذه الأمور اجبارية • وان يلتزم هؤلاء المزارعون بتسليم محاصيلهم للحكومة بأسعار محددة وأن تضمن لهم الحكومة مقابل ذلك دخلا سنويا لا يقل عن الدخل الناشىء عن زراعة القطن •

السيد الرئيس : هل يصل دخل الفدان من الفاكهة ٢٢٤ جنيها •

السيد / محمد نجيب حشاد : اننى اذكر لسيادة الرئيس بأنه لا يمكن بحث الدخل الزراعى بهذا الشكل •

السيد / زكريا محيى الدين : يصل الدخل من فدان الفاكهة ١٢٠ جنيها اذا كانت الأرض جيدة •

السيد /كمال رمزى استينو : الزراعة المعتنى بها ينتج فدان الفاكهة حوالى ٢٠٠ جنيه والسيد / الشيشينى يحصل على دخل اكثر من هذا من زراعة الخوخ ٠

السيد / فتحى الشرقاوى : يصل انتاج الفدان من زراعة الموز اكثر من ٢٠٠ جنيه لكنه يحتاج الى مصاريف كثيرة لا تقل عن ٨٠ جنيها ٠

بخصوص عملية التحويل فى الزراعة ٠٠ لا تحتاج الى أى مجهود مع الفلاح ٠٠ الفلاح مستعد للتحويل ٠٠ لكن كيف ؟ بالتجربة العملية ٠٠

بخصوص زراعة البطاطس ٠٠ لو نسقت الجهود بين وزارة الزراعة ووزارة الاقتصاد بشأن تحديد توقيت استيراد التقاوى بحيث تأتى بثمن منخفض وتسلم للفلاح فى الوقت المناسب بحيث تزرع فى الوقت المناسب ويظهر الانتاج فى وقت مبكر فسيباع بثمن مرتفع ٠٠ فمثلا نجد انجلترا ٠٠ محصولها فى البطاطس يظهر ابتداء من نصف مايو ٠٠ اذن يجب أن ينضج محصولنا ويكون معدا للتصدير قبل هذا التاريخ ٠٠ الذى يحدث كانت تأتى التقاوى متأخرة وبعد ظهور المحصول واعداده للتصدير نجد أن السوق الذى يستوعبها قد قفل ٠

الطماطم ٠٠ تسمى بالمجنونة ٠٠ لماذا ؟ لأنه لا يوجد ضمان للسعر فمن الممكن أن تستغلها مصانع الصلصة وبذلك نقى الفلاح من الخسائر ٠

أصبح الآن الخضار عملية مقامرة يزاولها الرأسمالى ٠ لو وجد حد أدنى للسعر ومايزيد عن الاستهلاك المحلى يحول الى الصناعات التحويلية ٠ اذا اتبعت مثل هذه الاجراءات فلا يحتاج الفلاح الى جهد لتحويله الى المحاصيل الأخرى لأن الفلاح سئم زراعة القطن ٠ ويتبين من التقرير أنه يوجد تضارب عن كميات الانتاج ٠٠ وزارة الزراعة تعلن عن زيادة الانتاج ووزارة الاقتصاد تعلن عن قلة الانتاج ٠٠ وأرى الاعتناء بتوقيت الاستيراد والتسويق لأنه سيؤدى الى أحسن النتائج ٠

ان انتاجنا من البرتقال ممتاز لو قيس ببعض الأصناف الأخرى ٠٠ نجد أن البرتقال السويدى فى حجم الليمونة ٠٠ برتقالنا البلدى يعتبر من النوع الفاخر بالنسبة له ٠

السيد الرئيس : لقد رأيت البرتقال السويدى وهو صغير الحجم ولكنه "ملمع" ويلاحظ بالنسبة لتصديرنا من البرتقال أن الرسالة الأولى تكون جيدة ومن النوع الفاخر وبعد ذلك يبدأ الغش فى الرسائل التالية .

السيد / كمال رمزى استينو : من الأشياء المطلوبة فى الخارج الخضار حيث عليه اقبال شديد .. توجد تجربة فى الفيوم . واحد يزرع ٢٠٠ فدان طماطم وأخضر للاشراف على هذا المحصول اثنين من الخبراء الهولنديين ومقدر انتاج الفدان بثلاثين طنا وثمن الطن ٣٠ جنيها وسيكون المحصول جيد اذا لم يتعرض للبرد القارص فى يناير وفبراير .

السيد الرئيس : للوقاية من برد هذه الفترة يغطى بالقش .

السيد / فتحى الشرقاوى : المتبع هو هذا .

السيد الرئيس : من الممكن ان تجرى التجارب فى اراضى الاصلاح الزراعى .

السيد / عبدالمحسن ابوالنور : مهما اتبعت طريقة لتغطية الطماطم فان الشتلات لا تسلم من البرد .. وقد استوردت وزارة الزراعة اصناف مقاومة وجربت فى محافظة بنى سويف ونجت من برد فبراير من العام الماضى وانتجت محصولا وفيرا .

السيد / كمال رمزى استينو : ان الشخص الذى يزرع بالفيوم ينفق ٥٠ أو ٦٠ جنيها اجرا للعمال وهذه الطريقة تحسن حال الفلاحين بالمنطقة .

السيد الرئيس : من الممكن تحديد مناطق لزراعتها .

السيد / كمال رمزى استينو : العيب كله من التصدير اذ لا توجد مراكب للشحن ..
اذ تحتاج الى سفن درجة حرارتها ثابتة من ٢ : ٣ درجة فوق الصفر .

السيد الرئيس : الدكتور مصطفى خليل يرتب السفن اللازمة ويتولى الاصلاح الزراعى زراعتها .

السيد / عبدالمحسن ابوالنور : لقد قمنا بزراعة الطماطم ولكنها فسدت اثناء التصدير ورفض المتعهد استلام الجنية الثانية منها .

السيد الرئيس : اذن توجد حلقة وهى وسيلة النقل .. هل الذى يرتب عملية الزراعة يرتب عملية النقل .

السيد / كمال رمزى استينو : اذا صدرنا الخضار عن طريق ايطاليا بدون أن تكون مشتركة معنا فانها تعرقل عملية التصدير .. أرى عمل شركة مشتركة بين ايطاليا والجمهورية العربية تتولى تصدير الخضار .

السيد / فتحى الشرقاوى : المشكلة فى التسويق .. الذى كان يحدث فى وجود الشوام واليهود .. كانت تؤجر الأرض ويتم الاتفاق على شراء المحصول من الزارع وبطرقهم الخاصة لحالة السوق وتيسير طرق النقل كانوا يحصلون على أرباح طائلة .. كان يصل سعر طن الفلفل مثلا الى رقم خيالى حوالى ٤٠٠ جنيه .. لأنى رأيت قرن الفلفل فى كوبنهاجن فى علبة خاصة نظيفة .. وأرى أن تتولى وزارة الزراعة وضع نظام لهذا الغرض أو تقوم بتأجير الأرض للفلاحين والاتفاق معهم على شراء المحصول .

السيد الرئيس : يمكن اتباع نظام المشاركة .. يتم تأجير الأرض من الفلاحين ونسير فى العملية .

السيد / فتحى الشرقاوى : ستكون هذه فرصة لتشغيل عدد اكبر من العمال فى أوقات معينة .

السيد الرئيس : تبحث فى اللجنة الاقتصادية .. وأعتقد ان وزارة الزراعة لا تباشر العملية التنفيذية .. لكن من الممكن أن تعمل نظام المشاركة مع الفلاح .. تعطيه ما يحتاج اليه بشرط اعطاء الوزارة جزء معين من المحصول .

السيد وزير المواصلات يوفر لنا وسيلة النقل . اما عملية الفاكهة فهى صعبة .. حيث تباع معظمها محليا .. أقصى ما نستطيع تصديره ٢٠ ألف طن .

السيد / فتحى الشرقاوى : كنوع من التركيز .. من المشاهد اننا نتجه الى نوع من التوسع الرأسى فى الفاكهة .. من الممكن أن نضمن الاستهلاك المحلى وتوفير جزء منه للتصدير .. فى محافظة البحيرة يمثل انتاجها $\frac{1}{3}$ انتاج الجمهورية .. يمكن زيادة الانتاج بشرط ضمان وجود المبيدات الحشرية .

السيد / كمال الدين حسين : التغيير فى أنواع الزراعة من الممكن أن يتم فى الأرض التى تستصلح وهى الأراضى الجديدة .

السيد الرئيس : لهذا نجد أن الفول السودانى والسمسم ينتج فى الأرض الرملية ويجود فيها .. وعلى كل يبحث هذا الموضوع .

السيد / عبدالمنعم القيسونى : ومن مزايا التحول التدريجى الآتى : ـ

١ـ يزيد من قيمة صادراتنا .
٢ـ يزيد من دخل المزارع .
٣ـ يساعد على امتصاص اليد العاملة بدون استثمار مذكور .

٤ ــ يساعد على التغلب على الاتجاه الطويل الأمد غير المواتى فى نسب وشروط التجارة الدولية بالنسبة للدول المنتجة للمواد الخام الزراعية ٠

والناحية الأخرى التى يمكن علاجها للتغلب على صعوبات الميزان الحسابى ٠

الناحية الصناعية :

يلاحظ ان صادراتنا من الغزل والنسيج تكون أكثر من نصف صادراتنا فقد بلغت صادراتنا الصناعية من غير منتجات الثروة المعدنية والبترول الخام حوالى ٣٤ مليون جنيه منها ٢١ مليون جنيه غزل ومنسوجات ٠ ويحتاج الغزل والنسيج لمجابهة المنافسة الخارجية الى اعانة كبيرة تتراوح بين ٢٥ و ٥٠ ٪ من القيمة عند التصدير ٠ ولعلاج هذا الموقف ينبغى الأخذ بأحد الاقتراحات الآتية : ــ

١ــ الارتفاع سريعا بمستوى الغزل والمنسوجات المنتجة من القطن المصرى ٠

٢ــ تصدير الاقطان المصرية واستيراد اقطان رخيصة لصناعة الغزل والنسيج ٠

٣ــ زراعة اقطان قصيرة التيلة لسد احتياجات الصناعة المحلية ٠

السيد / محمد نجيب حشاد : تقوم وزارة الزراعة بعمل تجارب للصنف الأمريكى من القطن لامكان زراعته فى مصر بحيث تكون زراعته منتجة من الناحية الاقتصادية وهذه التجارب تحتاج الى وقت طويل ويجب أن تكرر ٠٠ واعتقد فى ظرف سنتين سنهتدى الى الأرقام السليمة الصحيحة ٠

السيد / عبد المنعم القيسونى : اعلق على ما ذكره الدكتور حشاد ٠٠ وهو أنى لا أريد اضافة السعر ويكون موضع اعتبار ٠ اذا اعطى المحصول الناتج للفدان ٥ قنطار اشمونى والآخر الامريكى انتج ٦ قنطار فسيقل دخل المزارع ٠٠ ولكن أقول يجب أن نزرع الصنف الامريكى الذى يعطى محصولا قدره ٦ قنطار ونعوض المزارع وزيادة القنطار فى الصنف الامريكى توفر لنا

حوالى ١٠٠ ألف فدان من الممكن استغلال زراعتها لأصناف أخرى . لهذا يجب أن نهتم بغلة الفدان .. ومسألة السعر داخلية ويمكن تدبيرها .

السيد / محمد نجيب حشاد : أعتقد أن هذا الموضوع يحتاج الى دراسة وافية .. واذا نجحت زراعته فنحن ننصح بها .

السيد الرئيس : على وزارة الزراعة أن تحدد انتاج الفدان وسنحدد الوضع من الناحية الاقتصادية .

وكم أعطت نتيجة زراعة القطن الامريكى فى العام الماضى ؟

السيد / محمد نجيب حشاد : مثل الأشمونى تقريبا .

السيد / عبدالمنعم القيسونى : ان زراعة الصنف الامريكى سيعوض المزارع عن النقص فى سعر القنطار من القطن الأشمونى .

وبخصوص الناحية التموينية فيستلزم مواجهة احتياجات الاستهلاك المحلى من السلع المختلفة بتخصيص جزء كبير من الانتاج المحلى لهذا الغرض . وبالنسبة للسلع الزراعية التى يتغير انتاجها بين عام وآخر وفقا للمساحة المزروعة يؤدى احتجاز كمية ثابتة من الانتاج للاستهلاك المحلى الى تغيرات عنيفة فى الفائض المعد للتصدير .

السيد الرئيـــــس: نخرج بنتيجة من هذه العملية .. وهى اعطاء هدف للصناعة وهدف للزراعة .. والاّ فان كل هذا الكلام سيكون دون جدوى .

السيد عبد المنعم القيسونى : حل هذه المسائل يكون عن طريق الاقتراحـــات التى ذكرتها .. مثـل الاقتراح الخاص بالتحويـــل .

السيد الرئيـــــس: لقد قلنا هذا الكلام أكثر من مائة مرة منذ عام ١٩٥٣ .. والاقتراح الخاص بالتحويل ستبحثه اللجنة الاقتصادية .. ولكن لابد أن نعطـــى أهدافا .. وبالنسبة للصناعة نعطى (target) ونزيد الانتاج .. الزيادة فى التصدير ٤٧ مليون جنيه أو ٥٠ مليون جنيه .. اذا وصلنا الى ١٠٠ مليون جنيه .. فاننا سنصـل الى حل مشاكلنـا .

السيد عبد اللطيف البغدادى : للمقارنة .. لابد أن نوحد السعر .

السيد عبد المنعم القيسونى : هناك اشياء انخفضت أسعارها .

السيد عزيز صدقى : ممكن ان نأخذ فترة لتحديد (target) لكل قطاع من الصناعة ونعرضه هنا لكى نحدد اكبر هدف من عملية التصدير .

السيد الرئيـــــس: لقد وضعنا هدفا للتصديـــر .

السيد عبد اللطيف البغدادى : هناك هدف لكل سلعة للتصدير .

السيد الرئيس : اريد أن أعطى هدفا اجماليا وليس لكل سلعة ..

السيد عبد اللطيف البغدادى : نستطيع ان نحدد مجموع الاهداف .

السيد على صبرى : من المفروض ان يصدروا ٥٨ مليون جنيه هذا العام ..

واذا كان مجموع الانتاج الصناعى ١١٠٠ مليون جنيه .. نحدد لهم هدف هو ١٠٪ منه أى ١١٠ مليون جنيه .

السيد عزيز صدقى : لو حددتم سيادتكم (targ et) وندرسه .. ثم نعرض الزيادة أو النقص .. فهل ترون سيادتكم ان نزيد عن الموجود فى الميزانية ١٠٪ أو اكثر ؟

السيد الرئيس : لقد فكرت فى حل مشكلة النقد بالتصدير .. وبذلك فان عملية الصناعة تكفى نفسها بنفسها .

السيد زكريا محيى الدين : العملية بالنسبة للهدف البعيد فى حاجة الى معادلة .

السيد عزيز صدقى : من السهل ان نصل الى الهدف البعيد .. ولكن بالنسبة

لهدف هذا العام .. أقول نأخذ فترة معينة .. ويمكن البدء فيها فورا .

السيد الرئيس: الاسبوع القادم أو الاسبوع الذى يليه .

السيد عزيز صدقى : أو ثلاثة أسابيع مثلا .

السيد عبد اللطيف البغدادى : هذه الاهداف يجب ان ترتبط بالميزانية النقدية .

السيد عبد المنعم القيسونى : فيما يختص بالتسويق الداخلى .. سواء القطن أو الفول السودانى أو السلع المختلفة .. أقترح ان يكون لنا حق الاستيلاء من مخازن التجار أو شون البنوك بالاسعار المحددة بحيث لا يستطيع أى تاجر ان يشترى ويخزن حتى ترتفع الاسعار .

السيد الرئيس: هذه الاشياء تبحث فى اللجنة الاقتصادية .

السيد فتحى الشرقاوى : هناك نقطة متصلة بالصناعة والتجارة بالنسبة للشركات التى اصبحت تحت سيطرة القطاع العام .. لقد سمعت اشارة من السيد وزير الصناعة يقول ان مسائل الانتاج الحدى ورقم تكلفة الانتاج كان فيها استغلالا وتزييفا فى الميزانيات ومصروفات " كذا وكذا " .. فهل من الممكن ترجمة هذه الأوجه المتعددة من الاستغلال المتنوع الصور الى (chiffre) معين نستطيع على ضوئه ان نحدد سياستنا فيما يختص بالتكلفة والاسعار ؟

السيد الرئيـــــس: لقد كلف وزير الصناعة باعداد كل هذه الاشياء فى الجلسة الماضيـــة .

السيد فتحى الشرقاوى : ثانيا .. لقد سمعت عن انتاج لم يصل الى الانتاج الحدى المرجو وان هناك طاقات معطلة .. فهل من الممكن حصر هذا فى (chiff re) معين ونستطيع ان نصل الى الانتاج الحدى المرجو .

ثالثا .. على ضوء ما قرأته اليوم فى الصحف بالنسبة للقرار الجمهورى الصـــادر بتنظيم المؤسسات .. لقد أشار سيادة الرئيس الى أمرين يلزم المواءمة بينهما .. وهمـــا الرقابة المركزية لضمان عدم الانحراف والاستغلال .. واللامركزية فى التنفيذ وعـــدم التدخل فى الادارة .. فالى أى حـد توفر هذا .. واما من الآن جريدة الاهـــرام ومنشور بها القرار الجمهورى الذى صدر .. وانا أقول انه يجب وضع حدود موضوعية . لان المادة الاولى تنص على أن : " يتولى السادة الوزراء كل فيما يخصه مسئوليات التوجيه والتنظيم والرقابة والاشراف على جميع المؤسسات التى تعمل فى الأنشطة .... " الـى آخر هذه المادة .. ويخيـل الـى انه يتدرج تحت هذه التعبيرات الاربعة كل شىء مختص بالادارة .

السيد الرئيـــــس: ما عدا التنفيـــذ .

السيد فتحى الشرقاوى : أخشى ما أخشاه .. أننا لو لم نعن بوضع قيود موضوعية ـ خصوصا مع تعدد المستويات ومع غموض النص ـ قد لا نستطيع أن نوائم بين الاعتبارين .

السيد الرئيـــــس: وهل قرأت ما جاء بالمادة الثانيـــة ؟

السيد فتحى الشرقاوى : نعم .. وهى تنص على ان يقوم كل وزير بتنفيذ اهداف الانتاج بمراحلة السنوية .. الى آخر المادة .. وأنا أعتبر هذا تنفيذا .

السيد الرئيس : انا فى رأيى ان الوزير هو المسئول الاول والاخير عن كل الموضوعات .. وأنا لن اسأل مدير شركة أو مدير مؤسسة .. فالوزير هو المسئول .. وأنا لا أتصل الا به .. وهذه هى سياستى ..

السيد عبد اللطيف البغدادى : اننا نعطى للوزير سلطة الاشراف والتوجيه والرقابة .. ثم ان الاجهزة الموجودة فى المؤسسة هى التى ستعطيه البيانات التى يتقدم بها الى اللجنة العليا أو المجلس الاعلى .

السيد فتحى الشرقاوى : المشاهد ان نظام الادارة المحلية قد نجح .. لماذا؟.. لأنه نظام لا مركزى .

السيد الرئيس : السبب هو الاشخاص أكثر من اللامركزية .. وقد انتقوا هؤلاء الاشخاص الذين يعملون فى الادارة المحلية .. واعتقد أننا قد ناقشنا هذه المسألة .. والجلسة القادمة سنحدد ميعادها فيما بعد .. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

(انتهى الاجتماع فى تمام الساعة العاشرة والدقيقة الاربعين مساء)